التقرير السنوي 2012

تقتضي المادة 11 من القانون التنظيمي قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 1 لسنة 2004 لمركز دبي المالي العالمي أن تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بتزويد رئيس مركز دبي المالي العالمي بتقرير خطي حول ممارسة صلاحياتها. وأداء مهامها ونشاطتها المالية. يجب اعداد وتقديم التقرير بأسرع وقت ممكن بشكل معقول في كل سنة مالية وأن يكون مرتبطا بالسنة المالية السابقة. هذا هو التقرير السنوي التاسع لسلطة دبي للخدمات المالية وهو يتعلق بالسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2012 .

لمزيد من المعلومات حول سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع www.dfsa.ae

تعتبر سلطة دبي للخدمات المالية الجهة المنظمة المستقلة لكافة الخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم ممارستها في أو من مركز دبي المالي العالمي، وهو منطقة مالية حرة ذات غرض خاص في الإمارات العربية المتحدة ، دبي.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية وصناديق الاستثمار الجماعية وخدمات العهد والاتجار بالسلع المستقبلية والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها. وقد قبلت سلطة دبي للخدمات المالية تفويضا من مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي بالتحري حول شؤون شركات مركز دبي المالي العالمي وشركات التضامن القائمة فيه عند الاشتباه بوجود أية مخالفة لقانون الشركات في مركز دبي المالي العالمي و لمتابعة تنفيذ سبل المعالجة المتاحة لمسجل الشركات.

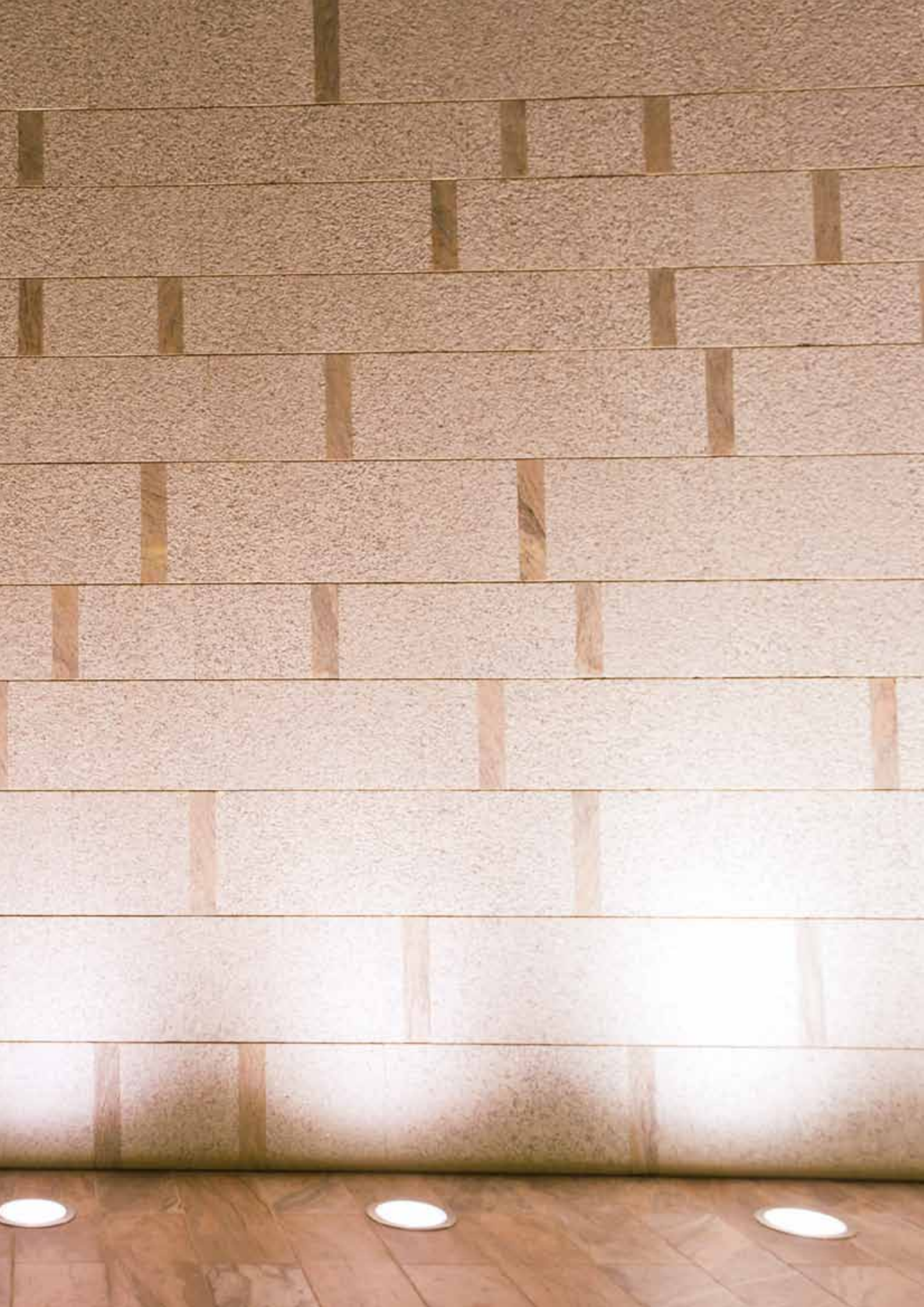

سلطة دبي للخدمات المالية

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دوليا ونموذجا رائدا لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

اظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة إتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسئولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الإستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

المحتويات

أهم المنجزات لعام 2012 1

بيان رئيس مجلس الإدارة 2

بيان الرئيس التنفيذي 8

من نكون 12

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 14

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية 15

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 17

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 26

الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية 34

عملنا 40

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 42

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية 44

مبادرات الأقسام لعام 2012 45

الإحصاءات الرئيسية لعام 2012 62

الملاحق 64

أهم المنجزات لعام 2012

أهم المنجزات لعام 2012

- قام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، بزيارة سلطة دبي للخدمات المالية والتقى مع مجلس إدارتها وناقش مع المجلس استراتيجية السلطة ومشاركتها مع الهيئات التنظيمية حول العالم.

- سن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بصفته حاكم دبي، تعديلات على قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 1 لسنة 2004 (القانون التنظيمي لسنة 2004)، والذي بموجبه تنتقل مهمة تنظيم مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الخاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة بمركز دبي المالي العالمي إلى سلطة دبي للخدمات المالية. بالإضافة إلى ثلاثة قوانين لمركز دبي المالي العالمي وهي قانون الأسواق لعام 2012 وتعديل القانون التنظيمي قانون 2012 وقوانين تعديل قوانين مركز دبي المالي العالمي قانون (رقم 2) لعام 2012 .

- قام مجلس الإدارة بتعيين ايان جونستون رئيسا تنفيذيا خلفا للسيد بول ام كوستر.

- بدأت سلطة دبي للخدمات المالية إجراء في الهيئة القانونية للأسواق المالية بعد رفض شركة مرخصة ومدققيها دفع الغرامات التي فرضتها سلطة دبي للخدمات المالية عليهم بسبب انتهاكات قواعدها. وأخيرا تم تسوية الأمر في الهيئة القانونية للأسواق بأمر موافقة، حيث دفعت الشركة ومدققي حساباتها غرامة إلى سلطة دبي للخدمات المالية كما دفعت جميع تكاليف السلطة . وقامت الشركة المرخصة باعداد حساباتها مجددا. كما دافعت سلطة دبي للخدمات المالية بنجاح ضد طلب استئناف مقدم إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي من قبل الشركة نفسها. كانت هذه قضية مهمة أكدت على وجوب إتاحة جميع الإجراءات في الهيئة القانونية للأسواق المالية للعامة.

- أصبحت سلطة دبي للخدمات المالية من الدول الموقعة على مذكرة تفاهم بين أعضاء اللجنة الدولية للأوراق المالية واللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط.

- دخلت سلطة دبي للخدمات المالية في اتفاق تكميلي يتعلق بالتعاون مع هيئة تنظيم البنوك الصينية.

- دخلت سلطة دبي للخدمات المالية في معاهدة بروتوكول مع مجلس مراقبة المحاسبة في الشركات العامة.

- أيدت بالإجماع لجنة الطعون التنظيمية في سلطة دبي للخدمات المالية قرارات سحب تراخيص وتصاريح من شركة مرخصة وأشخاص مرخصين من أعضاء إداراتها.

بيان رئيس مجلس الإدارة

بيان رئيس مجلس الإدارة

مع نهاية هذا العام ، يزداد حماسي مع الحركة الحيوية والنشطة التي نشهدها في مركز دبي المالي العالمي. لقد زاد وبشكل ملحوظ مرة أخرى عدد الشركات التي تسعى للتأسيس في المركز و الشركات القائمة بالفعل. كما أن العديد من تلك الشركات القائمة هنا بالفعل في توسع مستمر و توسيع وتعميق لأنشطتها.

يتزايد الاعتراف بدبي كمركز رائد في المنطقة المالية الدولية. نحن محظوظون حيث تتاح لنا هذه الفرصة لنكون جزء فعال في تشكيل المشهد المالي في المنطقة وخارجها. حققت سلطة دبي للخدمات المالية خطوات كبيرة في وضع مجموعة من التشريعات والقواعد التي تطابق المعايير الدولية العالية وفي الوقت نفسه تلبي احتياجات مجتمعنا الخاضع للتنظيم.

تشير استطلاعاتنا إلى حسن سمعة سلطة دبي للخدمات المالية من وجهة نظر أصحاب المصلحة الرئيسيين، نحن نسعى دائما إلى أن نكون "أصدقاء للمستخدم" دون المساومة على المعايير التنظيمية وقدر ما نستطيع الاستجابة لاحتياجات صناعة الخدمات المالية. كما أننا نعمل بشكل وثيق مع سلطة مركز دبي المالي العالمي في تناول القضايا المشتركة ولمحاذاة استراتيجيات كل منا.

يقوم الرئيس التنفيذي ، السيد ايان جونستون في تقريره الذي يتبع ، بشرح التركيز التشغيلي لدينا خلال عام 2012 ، أود ذكر عدد قليل فقط من المسائل التي استحوذت على انتباه مجلس الإدارة على وجه الخصوص .

برنامج قادة الغد التنظيميون ـ تلقى برنامجنا لإعداد أجيال المستقبل من المُنظمين في مجال الخدمات المالية تكريم هام في شهر فبراير . لقد كان لنا شرف الترحيب بصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء لدولة الإمارات وحاكم دبي، وسمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، وسمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس هيئة الطيران المدني في دبي، الرئيس، مطارات دبي، الرئيس و الرئيس التنفيذي لطيران الإمارات والمجموعة، وغيرهم من كبار الشخصيات في سلطة دبي للخدمات المالية. وقد التقوا جميعهم بالمشاركين في البرنامج وأعرب الوفد عن المشاعر الإيجابية بشأن البرنامج وتدريب مواطني دولة الإمارات العربية.

العلاقات الدولية ـ لن تستطيع أي من الاتفاقات الإقليمية والدولية لدينا أن تنجح بدون الدليل الواضح على التزامنا بتطوير وإدارة وتطبيق تنظيم الخدمات المالية على مستوى عالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، توجهت مع الرئيس التنفيذي و شركائنا في المجلس السيد روبرت أوين وسعادة أبورف باجري إلى بكين وهونج كونج وسنغافورة في مايو حيث التقينا مع كبار المسؤولين الحكوميين والمُنظمين وقادة الصناعة المالية. وتزامنت هذه الزيارة مع مشاركتنا في المؤتمر الدولي السنوي للمنظمة الدولية للأوراق المالية في بكين، حيث دخلنا أيضا في اتفاق تكميلي يتعلق بالتعاون مع هيئة تنظيم البنوك الصينية . ومن المهم أن يكون لدينا حوار قائم مع نُظرائنا المُنظمين في

ولايات قضائية أخرى، يمكننا من مواكبة اتجاهات السوق الدولية والتطورات التنظيمية وصياغة السياسات. يعتبر كل من هونج كونج وسنغافورة من المراكز المالية ذات الأهمية المتزايدة.

في يوليو 2012 عقد مجلس الإدارة اجتماعه في فرانكفورت حيث التقى كبار المُنظمين في جمهورية ألمانيا الإتحادية وكذلك المُنظمين في الإتحاد الأوروبي.

أداء مجلس الإدارة ـ نحن نؤمن بأن المعايير العالية التي نتوقعها من المجتمع المُنظم لدينا يجب أن تنعكس في أداؤنا. أكمل أعضاء مجلس الإدارة في يناير مراجعة "فعالية الأداء الداخلي". إن التقييم الذاتي لأداء المجلس واللجان يتحقق من ما إذا كان ينبغي إجراء تغييرات على الاختصاصات أو العمليات. في ديسمبر من هذا العام قمنا بتعيين شركة دولية من الخبراء الاستشاريين لإجراء تقييم خارجي على فعالية المجلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2012.

رئيس تنفيذي جديد ـ بعد عملية بحث دولية بقيادة لجنة الحوكمة والترشيحات، عين المجلس السيد ايان جونستون رئيسا تنفيذيا جديدا في يونيو . وكان قد انضم ايان إلى سلطة دبي للخدمات المالية باعتباره مدير تنفيذي في عام 2006، بعد أن كان المستشار الخاص في لجنة الأوراق المالية للاستثمارات المستقبلية في هونغ كونغ. فهو مُنظم ذات سمعة دولية، علما أنه كان في السابق بين أمور أخرى رئيس المجلس المشترك للمُنظمين الدوليين. إننا ممتنون لسلفه السيد بول كوستر الذي بدوره قاد سلطة دبي للخدمات المالية لأكثر من ثلاث سنوات من 2008 إلى 2012، وهي فترة كانت صعبة على كل المُنظمين في كل مكان.

اعادة هيكلة اللجان ـ في منتصف العام، حدد المجلس الحاجة لإعادة هيكلة لجنة التدقيق والمخاطر إلى لجنتين منفصلتين حيث تركز لجنة التدقيق عموما على جودة الإدارة المالية لسلطة دبي للخدمات المالية ونوعية العمليات الداخلية لإدارة المخاطر. وتركز لجنة المخاطر عموما على تقييم المخاطر الخارجية (غالبا المخاطر التنظيمية) التي يمكن أن تؤثر على سمعة سلطة دبي للخدمات المالية أو قدرتها على تحقيق أهدافها التنظيمية.

تركيبة المجلس ـ قبل المجلس في يوليو استقالة ايرل اوف هوم (ديفيد هوم) . وكان ذلك تماشيا مع حوكمة الشركات الجيدة والحفاظ على العلاقة الصحيحة بين المُنظم والجهة الخاضعة للتنظيم. انسحب السيد ايرل من المجلس عندما أصبحت شركة كوتس وشركاه والتي كان رئيسا فيها كيان مرخص في مركز دبي المالي العالمي في عام 2012 خلال فترة ولايته في سلطة دبي للخدمات المالية، وقد كان ديفيد عضو مجلس إدارة مهم وقد جلب لعملنا تجربة قيمة، فضلا عن كونه أحد الزملاء الجيدين.

أود أن أعرب عن تقدير المجلس العميق على التوجيه والدعم الذي تلقته سلطة دبي للخدمات المالية من صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم، نائب حاكم دبي ورئيس مركز دبي المالي العالمي. توجيهاته ودعمه المستمران يضمنان استمرار نجاح المركز.

لقد أظهر سعادة عبد الله صالح، محافظ مركز دبي المالي العالمي الحكمة والقيادة حين كفل مهمة تحقيق أهداف المركز. كما أنني أقدر التعاون من قبل زملائي في المجلس الأعلى في مركز دبي المالي العالمي، الذي بدوره ينسق أنشطة الهيئات الثلاث الرئيسية في المركز.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير المجلس للعمل الشاق والفعال للموظفين التنفيذيين في سلطة دبي للخدمات المالية . لدينا فريق عمل عالي الجودة، الذي عمل بجد لتحقيق العديد من النتائج الممتازة خلال عام 2012.

أنني على علم من أصحاب المصلحة الرئيسين لدينا أن لدى سلطة دبي للخدمات المالية سمعة طيبة، وآمل أن نمنح الثقة في الشركات الموجودة في مركز دبي المالي العالمي وكذلك في الشركات التي ترغب في التأسيس في المركز.

أنا واثق تماما أن سلطة دبي للخدمات المالية ستحافظ على المستويات العالية التي وضعتها لنفسها وللمجتمع الذي تقوم بتنظيمه والمسؤولة عنه. يجب أن تكون رسالتنا واضحة ومفصلية. كما يجب علينا أن نكون في حالة تأهب ، حيث سيكون عملنا هو مقياس نجاحنا أو فشلنا.

أود أن أشكر صاحب السمو حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الذي كان أيضا الرئيس المؤسس لمركز دبي المالي العالمي. برؤيته و دعمه الثابت قدم كل من الخطط والأسس التي يقوم عليها مركز دبي المالي العالمي بنجاح في الماضي و إلى المستقبل.

في الختام، أود أيضا أن أشكر زملائي في المجلس على طاقتهم وحماسهم وحكمتهم ودعمهم، الذي يوجه جميع أعمالنا، كما أشكر الجميع في سلطة دبي للخدمات المالية على العمل الشاق والمثابرة. معا نحقق رؤية سلطة دبي للخدمات المالية لتكون مُنظم محترم على الصعيد الدولي ونموذج لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

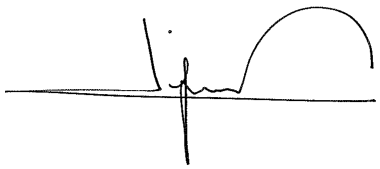

صائب أغنير

رئيس مجلس الإدارة

بيان الرئيس التنفيذي

بيان الرئيس التنفيذي

هذا هو تقريري الأول منذ أن توليت منصب الرئيس التنفيذي في منتصف عام 2012 . أنا مدين لسلفي السيد بول كوستر ولمجلس سلطة دبي للخدمات المالية وللموظفين لتسهيل هذا الانتقال السلس.

أعتقد أن عام 2012 سيذكر بشيئا من الأهمية في قطاع تنظيم الخدمات المالية . لقد رأينا خلال السنة التقدم المحرز على جدول الأعمال لتعزيز التنظيم على مستوى العالم، مع تدابير أكثر حزما في بازل 3 لتنظيم أكثر شيوعا لوكالات التصنيف الائتماني، مقترحات مقاصة مركزية للمشتقات و في قطاع التأمين ومواصلة العمل على وضع إطار تقييم مشترك لمجموعات التأمين الدولية الكبيرة . ورأينا أيضا مزيد من العمل حول معالجة المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام. في حين أن بعض هذه التدابير لا تزال تخضع لاتفاق نهائي، هناك رأي عام بأن جدول الأعمال الذي يتصدى للأزمة المالية العالمية أصبح في مرحلة متقدمة. وقد شاركت سلطة دبي للخدمات المالية ، كجزء من التزامها بالمعايير الدولية في تطوير عدد لا بأس به من المقترحات الدولية وستقوم بتنفيذها حسب الاقتضاء في مركز دبي المالي العالمي. المزيد عن ذلك أدناه.

كان عام 2012 جدير بالذكر بسبب عدد من التطورات غير المفضلة وهنا أتحدث عن سلسلة من الكشوفات عن السلوك غير المقبول في قطاع الخدمات المالية في عدد من البلدان. على سبيل المثال فضيحة ليبور، الفشل فيما يتعلق بنُظم وضوابط مكافحة غسل الأموال ، جنبا إلى جنب مع أمثلة من سوء بيع المنتجات، جميعها تنعكس سلبا على هذا القطاع و المشاركين فيه. من رأي أن الحصول على ترخيص لتقديم الخدمات المالية يعتبر امتياز ويجب على المؤسسات المالية الكبيرة والصغيرة أن تظهرسلوك يعترف بهذا الامتياز. بداية من الامتثال للقانون ولكن أيضا التأكد من أنها وموظفيها تحترم التزاماتها ولا سيما تجاه العملاء. ويجب أن تكون تلك الالتزمات أهم من المصلحة المادية للموظفين والوكلاء في المؤسسة على المدى القصير. جزء من الجواب يتكون في أن تقوم شركات الخدمات المالية بضمان أن تكون آليات المكافآت والحوافز هي الدافع للسلوك الصحيح داخلها ونيابة عنها. أنا مؤمن بمبدىء أن المكافآت هي الحافذ الذي يحرك السلوك. فقط من خلال معالجة مثل هذه القضايا والنظر في الالتزامات العامة والخاصة التي تأتي مع رخصة الخدمات المالية تستطيع المؤسسات المالية استعادة بعض من الثقة التي فقدت في الآونة الأخيرة.

في حين أننا لم نشهد العديد من الأمثلة الواضحة على سوء السلوك في مركز دبي المالي العالمي، كما هو الأمر في اماكن أخرى، مع ذلك فإن سلطة دبي للخدمات المالية ومن خلال تطوير كتيب القواعد لديها وعملية الرقابة والاستخدام المدروس لصلاحيات التنفيذ ستركز على قضايا سلوك الأعمال في عام 2013. في الواقع ستقوم السلطة بإجراء مراجعة حسب الموضوع للنظر في نُظم المكافآت والحوافز من النوع 1 المشار إليها أعلاه.

ومع ذلك، أنني أدرك تماما قيمة الحوار الوثيق بين سلطة دبي للخدمات المالية والمجتمع المُنظم لدينا ومع شركات الخدمات المهنية في مركز دبي المالي العالمي، وأمل أن نستطيع معا تعزيز ثقافة تتجاوز الامتثال للقوانين.

بالعودة إلى جدول الأعمال التنظيمي الدولي، لقد نفذت سلطة دبي للخدمات المالية عدد من التدابير في عام 2012 التي تحافظ بدورها على سمعة مركز دبي المالي العالمي باعتباره مركز ذات سمعة تنظيمية جيدة. قمنا بتطبيق نظام وكالات التصنيف الائتماني وقمنا بمراجعة متطلبات التحوط للبنوك وغيرها من الشركات بأسلوب متوافق مع بازل 3. وكان استلامنا المسؤولية عن جميع تدابير مكافحة غسل الأموال في مركز دبي المالي العالمي مبادرة مهمة أيضا. هذه الخطوة تعترف بكفأتنا في هذا المجال وسيتم إنشاء برنامج أكثر تماسك لمكافحة غسل الأموال.

كما طرحنا أيضا متطلبات جديدة لحوكمة الشركات ضمن المجتمع المُنظم لدينا وقمنا بتحديث قواعد الأسواق. قمنا بكل هذه التدابير بعد التشاور. و تهدف هذه التدابير إلى تحقيق التوازن الصحيح بين التنظيم والسماح للشركات بمزاولة أعمالها بشكل فعال ومثمر.

لسنا بحاجة الا للحظات قليلة لنتأكد من أن عام 2012 كان عاما حافل بالعمل ولا سيما من حيث التغيرات في كتيب القواعد. تطلعا إلى عام 2013، سوف نستمر بمقارنة أداؤنا مع المعايير الدولية. في حين أن هذا يعني الاستمرار في الإصلاح التنظيمي، نتمنى عموما القيام بتغييرات أقل في كتيب القواعد والسماح له "بالاستقرار" إلى حد ما.

نؤمن في سلطة دبي للخدمات المالية أنه علينا دائما أن نكون متفهمين للأهداف الاستراتيجية لسلطة مركز دبي المالي العالمي ومتقبلين لملاحظات من أصحاب المصلحة لدينا ونتحمل المسؤولية عن أعمالنا.

وفي هذا الصدد سوف نستمر في اتصال وثيق مع سلطة مركز دبي المالي العالمي، وحكومة دبي ومع زملائنا المُنظمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سنواصل التشاور مع الصناعة ومجموعة أوسع من أصحاب المصلحة لدينا حول جميع التغييرات التشريعية واستخدام آليات تسمح لكم بايصال ارائكم عن أداؤنا.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقدم شكري الكبير إلى موظفين سلطة دبي للخدمات المالية. أني مؤمن بأن سلطة دبي للخدمات المالية تملك فريق عمل ممتاز، وأنا في غاية الامتنان لجهودهم في عام 2012.

الرئيس التنفيذي

ايان جونستون

من نكون

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

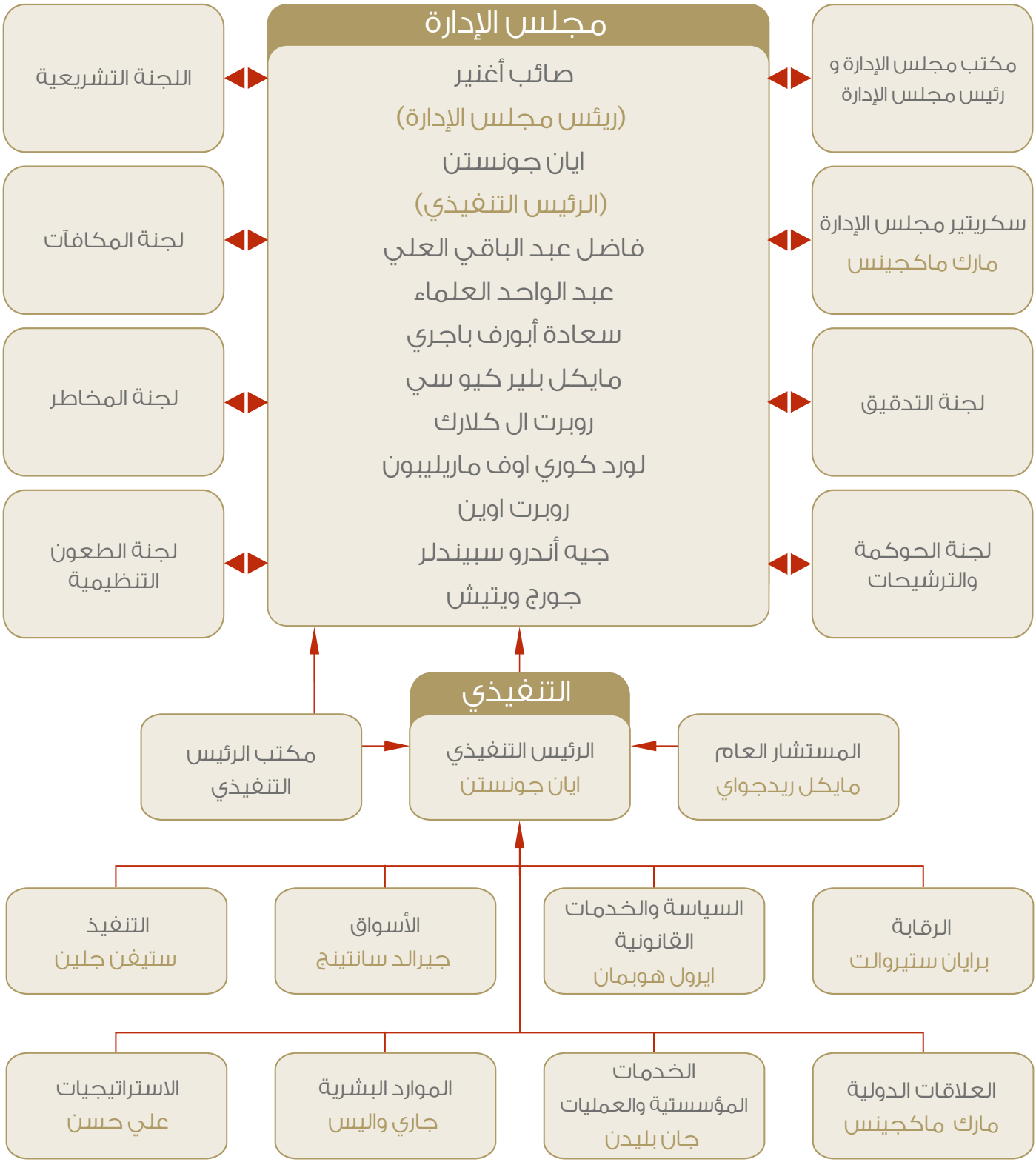

*بحكم المنصب

السنة المنتهية 31 ديسمبر 2012.

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانونيا بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدل والشفافية والفاعلية في صناعة الخدمات المالية (تحديدا، الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم مزاولتها) في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على ذلك؛
- تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- منع أي سلوك من شأنه أن يسبب أو قد يسبب ضررا بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة بما في ذلك فرض العقوبات؛
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المرتقبين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- نشر الوعي العام حول تنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

في سعيها لتكوين بيئة تعزز المبادئ الارشادية لمركز دبي المالي العالمي التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة، وفي جهودها الرامية للمحافظة على تلك البيئة، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية معايير عالية لا تهاون فيها لبناء اطار تنظيمي واضح ومرن قائم على أفضل الممارسات والقوانين المطبقة لدى السلطات المالية الرائدة في العالم. وكان نتيجة ذلك وضع تشريعات واضحة تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية في المنظمات العالمية وتساهم في حواراتها في المجالات التي تتعلق بتنظيم الأوراق المالية والالتزام بمكافحة غسل الأموال وتنظيم التمويل الإسلامي. وهذا يمكننا من البقاء على اطلاع على أفضل الممارسات الدولية في المنطقة ومن تطبيق تلك الممارسات.

القيم وأخلاقيات العمل

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية جوهر المبادئ و النزاهة والشفافية والكفاءة في تشغيل مركز دبي المالي العالمي، والتي تم دمجها بقوة في أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها وتم شملها في قانون القيم وأخلاقيات العمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية للموظفين.

يبين القانون معايير أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة فيما يتعلق باستخدام المعلومات التنظيمية وحالات تضارب المصالح وتقديم وقبول الهدايا والامتيازات. وقد صمم لتكميل أحكام القانون التنظيمي بشأن تضارب المصالح والسرية.

ويتضمن القانون إجراءات إدارة التضارب الفعلي والمحتمل فيما بتعلق بالعلاقات ما بين الموظفين والمستشارين في سلطة دبي للخدمات المالية وغيرها من الوكالات في مركز دبي المالي العالمي.

وقد اتخذ مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية قانونا مماثلا للقيم وأخلاقيات العمل يناسب أعضاء مجلس الإدارة ولجانه وهيئاته القضائية.

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يشرف مجلس الإدارة المستقل على الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية والعاملين لديه، وذلك لضمان شفافية فصل الأعمال التنظيمية اليومية عن الإشراف على الأداء التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

صلاحيات ومهام المجلس بموجب القانون التنظيمي هي:

- قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها التشريعية؛
- تعيين أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية ولجنة الطعون التنظيمية، كلاهما يمارس وظائف شبه قضائية معينة؛
- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية وأداء مهامها القانونية وفقا لأهدافها؛
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة؛
- إتخاذ الترتيبات المسبقة للأحكام الصادرة بتطبيق العقوبات فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية والمسائل الأخرى؛
- استعراض ومراجعة أداء الرئيس التنفيذي؛
- تقديم التوجيهات إلى الرئيس التنفيذي؛
- الترتيب لدخول سلطة دبي للخدمات المالية في ترتيبات تعاون مع جهات مُنظمة أخرى؛
- مراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها إلى رئيس مركز دبي المالي العالمي؛
- مراجعة و وضع الأنظمة؛
- مراجعة وإصدار معايير وقواعد العمل؛
- تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية خارج نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

يشمل دور المجلس في ممارسة إشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية ما يلي:

- إتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية و تحقيق أهدافها والسعي للتحقق دوريا من إدارة تقييم المخاطر بواسطة ضوابط الرقابة الداخلية وفقا لهذه السياسات؛
- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛ و
- توفير آلية محاسبة لقرارات لجان المجلس من خلال رفع تقارير دورية.

إن أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية هم خبراء رواد في مجال القانون والأعمال والتنظيم عملوا سابقا في أهم المناطق المالية العالمية.

يتم تعيين كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية من قبل رئيس مركز دبي المالي العالمي وذلك لمدة 3 سنوات. إضافة إلى ذلك، ابرم كافة أعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمة مع سلطة دبي للخدمات المالية والتي تنص على تفاصيل مدد التعيين والواجبات والمكافآت والمصروفات والسرية وتضارب المصالح والمدة والإنهاء والتعويضات.

في السنة المنتهية 31 ديسمبر 2012 ، تضمن المجلس 11 عضوا وجميعهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلون غير تنفيذيين. يساند المجلس سكرتير مجلس الإدارة والمستشار العام.

تملك سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمينية شاملة على مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة و المسؤولين والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة. يستثنى من تغطية وثيقة التأمين أى عضو مجلس إدارة في حال ثبت أنه تصرف بسوء نية.

حسبما يقتضي القانون التنظيمي، قام المجلس بتعيين لجنة طعون تنظيمية وهيئة للأسواق المالية. إضافة إلى اللجان المطلوبة بموجب القانون، أنشأ المجلس خمسة لجان لمساعدته في أداء مهامه. و هي: اللجنة التشريعية ولجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة المكافآت. تشكل هذه اللجان منصة صلبة للحوكمة الجيدة والكفاءة وصياغة السياسات.

بعض من أعضاء تلك اللجان ليسوا أعضاء في مجلس الإدارة ولكن لديهم خبرات تفيد أعضاء اللجان، اما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو في كافة لجان المجلس باستثناء لجنة التدقيق ولجنة الطعون التنظيمية.

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة، وذلك بالحضور (شخصيا أو بواسطة مؤتمر عبر الهاتف) كنسبة من عدد الاجتماعات التي يكون كل من أعضاء المجلس مؤهلين لحضورها.

	المجلس	لجنة التدقيق والمخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	اللجنة التشريعية	لجنة المكافآت	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق
صائب أغنير	7/7		3/3	7/7	4/4	2/2	
بول ام كوستر	3/3		3/3	3/3	2/2		
ايان جونستون	4/4			4/4	2/2	2/2	
عبد الواحد العلماء	7/7			7/7			
فاضل عبدالباقي العلي	6/7	3/3			4/4		2/2
جورج ويتيش	7/7	3/3		7/7			2/2
جيه أندرو سبيندلر	7/7	3/3	3/3		2/2	2/2	2/2
لورد كوري اوف ماريليبون	7/7		3/3		4/4		
مايكل بليركيوسي	6/7			7/7		2/2	
روبرت ال كلارك	6/7			6/7	2/2		
روبرت اوين	6/7			6/7	2/2	2/2	
ذه ايرل اوف هوم	3/3	3/3	3/3				
سعادة ابورف باجري	7/7	3/3	3/3		4/4		2/2

أعضاء مجلس الإدارة (31 ديسمبر 2012)

صائب أغينر (للصورة ارجع للصفحة 4) عين السيد صائب أغنير رئيسا لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس 2011، وقد شغل قبل ذلك منصب نائب رئيس المجلس وعضو في المجلس منذ أكتوبر 2004.

وشغل السيد أغنير سابقا منصب مدير أول في بنك أيه ان زد غريندليز بي ال سي في لندن، كما ترأس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية في البنك الخاص الذي تحول منه إلى تأسيس لونورلد في عام 1999، وهي مجموعة استثمارية خاصة، في أوائل التسعينيات ليكون مؤسسها ورئيس مجلس إدارتها.

يحمل السيد أغنير شهادة الماجيستر في إدارة الأعمال من كلية لندن لإدارة الأعمال، وهو محافظ كلية لندن لإدارة الأعمال ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر.

وهو عضو في جدول أعمال المنتدى الإقتصادي العالمي .كما أنه مؤلف مشارك في كتب الإدارة "ساند توسيلكون" (2003) و "ساند توسيلكون - غونيغ غلوبال" (2009) ومؤلف كتاب "فن الشرق الأوسط" (2010).

شغل السيد أغنير وما يازال يشغل عددا من المناصب العليا في مجالس الإدارة في مجالات العمل المصرفي والاستراتيجي والتعليم والتنظيم والاستثمار والثقافة.

ايان جونستون (للصورة ارجع للصفحة 10) تم تعيين ايان جونستون رئيسا تنفيذيا لسلطة دبي للخدمات المالية في يونيو عام 2012. وكان قد انضم ايان إلى سلطة دبي للخدمات المالية في نوفمبر عام 2006، ليترأس قسم السياسات والخدمات القانونية . حصل ايان على ترخيصه للعمل في المجال القانوني في أستراليا في بداية الثمانينات وقضى معظم حياته المهنية في القطاع الخاص. تولى عددا من المناصب العليا في مجموعة اكسا وشغل منصب الرئيس التنفيذي لواحدة من كبرى شركات الائتمان في أستراليا. وخلال تلك الفترة، لعب ايان دورا بارزا في صناعة الائتمان وعمل في المجلس الوطني لإتحاد مؤسسات الائتمان.

وفي عام 1999، التحق ايان بلجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية حيث شغل منصب المدير التنفيذي لتنظيم الخدمات المالية وقضى عدة فترات في منصب مفوض بالإنابة. وفي عام 2005، تولى ايان منصب مستشار خاص لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج. ايان عضو و رئيس سابق للمجلس المشترك، الذي يتألف من ممثلين من أهم واضعي المعايير التنظيمية الدوليين (المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية و لجنة بازل والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين.) وهو عضو في مجلس إدارة مجلس تخطيط المعايير المالية.

فاضل عبد الباقي العلي هو الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة دبي القابضة، والرئيس التنفيذي بالوكالة لمجموعة دبي. وكذلك عضو في اللجنة التنفيذية في دبي القابضة وفي عدد من شركاتها، فهو يترئس مجلس إدارة دبي انترنشينال كابيتال وعضو في مجلس مجموعة جميرا.

والسيد العلي عضو في مجلس اعمار للعقارات، شركة مساهمة عامة، دو (الإمارات للإتصالات المتحدة ش م ع) وفي مجلس قبرص بوبيولار بنك بابليك كو ليمتد (سابقا مارفين بوبيولار بنك).

يملك السيد العلي خبرة كبيرة في المجال المالي والتي تتضمن عدة سنوات من الخبرة في سيتي بنك قبل انتقاله إلى شركة دبي القابضة.

تخرج السيد العلي من جامعة ساوذرن كاليفورنيا ويحمل درجة البكالوريوس في العلوم في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة. كما يحمل شهادة في العلوم المالية من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

عبد الواحد العلماء شريك وايت اند كايس في ممارسة الاندماج والاستحواذ العالمي. وهو محكم معتمد مسجل في مركز دبي للتحكيم الدولي وغرفة التجارة الدولية. وهو عضو في مجلس إدارة بنك دبي ش م ع منذ عام2012. وعضو غير تنفيذي في بورصة دبي للذهب والسلع منذ اغسطس 2012. كما يشغل منصب مدير وشريك في جلف ليندرز نتورك اميرتس كونفيانسنج جروب وهي أعمال في قطاع العقارات في الإمارات العربية المتحدة.

وكان السيد العلماء شريكا في السابق في متكب التميمي ومشاركوه محامون ومستشارون قانونيون في دبي والشريك الإداري لمقرهم في قطر. وعمل السيد العلماء مع دبي العالمية، حيث شغل في البداية منصب رئيس الدائرة القانونية في مجموعة دبي، ومن ثم شغل مناصب رائدة في المجموعة تشمل، نائب الرئيس التنفيذي للموارد الطبيعية في دبي، ذراع الاستثمار للموارد الطبيعية فضلا عن ريتيل العالمية، ذراع التجزئة في دبي العالمية. وقبل انضمامه لوايت اند كايس، شغل منصب استشاري أول في مبادلة جي إي كابيتال في أبوظبي.

حصل السيد علي على ليسانس الحقوق من جامعة الإمارات العربية المتحدة وقد كان الأول على الدفعة. بعد ذلك، أكمل الماجستير في قانون التجارة الدولية في جامعة لندن.

سعادة أبورف باجري هو العضو المنتدب لمجموعة شركات ميتديست المتخصصة في تجارة وصناعة المواد التي لا تتضمن الحديدية على المستوى الدولي. وهو رئيس سابق وعضو مجلس إدارة حالي في انترناشيونال راوت كوبر كاونسل التي تمثل صناعة تصنيع النحاس. وهو رئيس مجلس إدارة مجلس الحدائق الملكية . وهو أيضا نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الأعمال ومفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأحد مؤتمني آسيا هاوس وعضوا في شركة يونيفيرسيتي كوليج سكول.

وهو مستشار رئيس مجلس جامعة سيتي، لندن، و برفسور زائر في كلية الأعمال في كاس. وقد عمل كرئيس سابق ويعمل حاليا كعضو في مجلس إدارة (TiE Inc)، وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الأعمال والثروات.

السيد باجري هو أحد الخريجين بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال في لندن. وقد تم منحه درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم من جامعة سيتي، لندن.

مايكل بلير كيو سي هو محام مستقل مسجل في نقابة انجلترا وويلز، متخصص في قانون وممارسات الخدمات المالية والتحق بمنصبه في جراي ان في لندن عام 2000.

وقد عمل لمدة 13 عاما قبل ذلك في مناصب عليا ومتتالية في القطاع التنظيمي في مدينة لندن، آخرها كان منصبه كمستشار عام لمجلس إدارة سلطة الخدمات المالية. وهو عضوا في هيئة الاستئناف الخاصة بالمنافسة وكان منذ وقت قريب رئيسا لهيئة الخدمات المالية في جيرنسي ورئيس اس دبليو اكس يوروب، ذراع بورصة أسهم سويسرا في لندن و رئيس مجلس إدارة هيئة الاستئناف في نقابة انجلترا وويلز. وقد عمل أمينا أول لخزينة ميدل تمبل وقد احتل منصبه القانوني، في عامها الخامس والعشرين في العام 2008.

من عام 2000 إلى عام 2002 تولى السيد بلير كيو سي منصب رئيس مجلس الإدارة لثلاثة من المؤسسات الرسمية الذاتية التنظيم لصناعة الخدمات المالية البريطانية تشمل، مؤسسة التنظيم الإداري الاستثماري وسلطة الاستثمار الشخصي وسلطة الأوراق المالية والسلع المستقبلية. عمل في مجلس النقابة لمدة عشر سنوات عمل منها أربع سنوات بصفة أمين للخزنة من عام 1994 إلى عام 1998. وقد منح لقب مستشار الملكة وهو لقب فخري في عام 1996 وهو مؤلف ومحرر لعدد من الكتب التي تدرس كمناهج في المملكة المتحدة في مجال قانون الخدمات المالية.

روبرت ال كلارك لديه خبرة واسعة في القوانين واللوائح المصرفية والإشراف على البنوك، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودوليا. أسس السيد كلارك مجموعة الخدمات المالية في بريسويل و جيولياني، ال ال بي في عام 1973. تم تعيينه من قبل الرئيس رونالد ريجان كمراقب للعملة في الولايات المتحدة و في نهاية مدة عمله الأولى تمت إعادة تعيينه من قبل الرئيس جورج اتش دبليو بوش. عمل كمفتش خلال الفترة من عام 1985 إلى عام 1992 وخلال مدة خدمته قامت الوكالة بالإشراف على حوالي 5000 بنك تجاري معتمد محليا، و في ذلك الوقت عمل أيضا كعضو مجلس إدارة شركة التأمين على الودائع الإتحادية، وفي مارس 1992 انضم مرة أخرى إلى بريسويل و جيولياني، ال ال بيه، كشريك أول ورئيسا لأعمالها في الخدمات المالية. عمل السيد كلارك كمستشار لعدد من الدول بشأن عملياتها الرقابية المصرفية.

السيد كلارك حاصل على بكالوريوس في الحقوق من كلية هارفارد للحقوق و بكالوريوس في الإقتصاد من جامعة رايس.

لورد كوري اوف ماريليبون لديه خبرة واسعة في الخدمات المالية، الإدارة العامة وقطاع التعليم. إضافة إلى عمله في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، يعمل كرئيس مجلس إدارة للمركز الدولي للتنظيم المالي (ومن سبتمبر 2012) الرئيس المكلف لسلطة الأسواق والمنافسة الهيئة الجديدة التي سيتم تشكيلها من اندماج مكتب التجارة العادلة ولجنة المنافسة. ولذلك تنحى عن أعماله في المملكة المتحدة بما في ذلك رئاسته لشركة سيمبيريان انفيستمنت بارتنرز وعضويته في مجلس إدارة رويال مايل، بي دي او المملكة المتحدة، مجموعة آي جي و اوركسترا لندن السيمفونية.

وكان الرئيس المؤسس لمكتب الإتصالات (اوفكم)، الجهة الجديدة المتكاملة في المملكة المتحدة المنظمة للإتصالات الالكترونية، من عام 2002 إلى عام 2009 وعميد كلية كاس لإدارة الأعمال التابعة لجامعة سيتي في مدينة لندن من عام 2001 لغاية عام 2007. وقد عمل سابقا كنائب للعميد في كلية لندن لإدارة الأعمال ومدير غير تنفيذي لـ آبي ناشيونال، كما عمل في مجلس إدارة مكتب أسواق الغاز والكهرباء، الجهة المنظمة للطاقة في المملكة المتحدة، وعدة هيئات حكومية أخرى. أجرى السيد ماريليبون بحثه الأكاديمي في مجال التنظيم. كما أنه عضوا في مجلس اللوردات.

روبـرت اوين لديه خبرة واسعة كمنظم وممارس في السوق، مع تركيز خاص على المنطقة الباسفيكية الآسيوية. أنشأ لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج وتم تعيينه رئيسا تنفيذيا لها في عام 1989. قبل ذلك، كان السيد اوين مديراً لقسم المعاملات المصرفية الاستثمارية لدى لويدز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لبنك لويدز ميرشانت. وقد كان سابقا أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل أند كو وعمل في مكتب الخزينة والخارجية بالمملكة المتحدة. بعد تنحيه عن منصبه في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية، تولى السيد اوين منصب رئيس مجلس إدارة نوموراً آسيا هولدينجز ليمتد، ومستشار أول لدى نومورا انترناشيونال هونج كونج ليمتد، وعضو مجلس الاستشارات والتنظيم لدى لويدز اوف لندن، ورئيس مجلس إدارة تيكباسيفيك كابيتال ليمتد، ورئيس مجلس إدارة أي بي دايوا ليمتد، ومدير سنداي كوميونيكيشنز ليمتد، يوروبيان كابيتال كو ليمتد وفي غيرها من شركات وصناديق الاستثمار. كما أنه عضوا في مجلس إدارة كروسبي كابيتال ليمتد و في سنغافوره اكستشينج ليمتد وسيتي بنك هونج كونج ليمتد.

وهو أيضا محافظ مدرسة ريبتون في المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة مدرسة ريبتون في دبي. تلقى السيد اوين تعليمه في مدرسة ريبتون وجامعة اكسفورد.

جيه أندرو سبيندلر هو الرئيس والرئيس التنفيذي الأول لـ فاينانشال سيرفيسز فولنتير كوربس، شراكة خاصة – عامة غير ربحية وتتمثل مهمتها في المساعدة في بناء أنظمة مصرفية ومالية جيدة في دول الأسواق الانتقالية والناشئة. قبل تعيينه في عام 1993، عمل السيد سبيندلر كنائب أول للرئيس في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث ترأس الجهاز الوظيفي

للدراسات المصرفية ودراسات مهام التحليل ونظام الدفعات. وأثناء عمله لدى نيويورك فيد، ساعد على تطوير إطار عمل رأس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر والذي تم تبنيه من قبل الجهات الإشرافية على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. عمل كممثل لـ نيويورك فيد في لجنة بازل للإشراف على العمليات المصرفية خلال الفترة من 1991 إلى 1993. قبل التحاقه بـ نيويورك فيد في عام 1985، تقلد السيد سبيندلر العديد من المناصب الاقراضية والتخطيطية الاستراتيجية لدى كونتيننتال الينوي بنك. وقد عمل كزميل في ذه بروكينغز انستتيوشن خلال الأعوام من 1980 إلى 1983.

السيد سبيندلر حاصل على درجة الدكتوراه والماجستير في إدارة الأعمال من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من جامعة هارفارد. وهوعضوا في مجلس العلاقات الخارجية ولجنة بريتون وودس وجمعية السياسة الخارجية.

جورج ويتيش لديه خبرة تنظيمية واسعة في الأسواق المالية وبشكل خاص من المنظور الأوروبي. أنشأ المكتب الإشرافي للأوراق المالية الفيدرالي في فرانكفورت وعمل رئيسا له خلال الفترة من 1994 إلى 2002. في عام 1998، تم انتخاب السيد ويتيش رئيسا لمنتدى لجان الأوراق المالية الأوروبية الذي لعب دورا رئيسيا لتطوير معايير مشتركة لأسواق رأس المال الأوروبية. في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، كان السيد ويتيش نائبا لرئيس اللجنة الفنية ورئيسا لفريق مشروع الانترنت. وقد تقلد السيد ويتيش قبل ذلك مناصب عليا مختلفة في وزارة المالية الفيدرالية في ألمانيا في مجال أسواق التمويل والأوراق المالية الدولية وعمل كمستشار مالي للسفارة الألمانية في طوكيو 1983 إلى 1987.

تخرج السيد ويتيش و حصل بكالوريوس في الحقوق في من جامعة كيل وقد أجرى دراسات إضافية في ايكول ناشيونيل دي ادمينستريشن في باريس.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة التشريعية في مساعدة المجلس في أداء مهامه في وضع سياسته ومهامه التشريعية، بما في ذلك تطوير التشريع المتعلق بتنظيم الخدمات المالية التي تتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي.

أعضاء اللجنة التشريعية هم:

- مايكل بلير كيوسي (الرئيس اللجنة التشريعية)
- عبدالواحد العلماء
- روبرت ال كلارك
- روبرت اوين
- جورج ويتيش
- صائب أغنير*
- ايان جونستون*
- مايكل ريدجواي*
- ايرول هوبمان*
- ايرمانو باسكوتو (عضو خارجي في اللجنة)**

** بحكم المنصب*

*** يرجى الرجوع إلى موقع السلطة للسيرة الذاتية الخاصة بالسيد ايرمانوباسكوتو.*

تتكون عضوية اللجنة من أعضاء تنفيذيين وأعضاء غير تنفيذيين من الموظفين. هذا يمكن اللجنة من معالجة مسائل سياسة التنظيم وقابلية وسهولة استخدام قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.

يتم اتخاذ القرارات بشأن عبء عمل اللجنة من جانب السلطة التنفيذية بالتشاور مع الأعضاء. في كثير من الحالات، بنود أجندة العمل تطرح نفسها بنفسها، لأنها تتعلق بالسياسات التنظيمية و وضع المعايير الدولية.

عندما يتم تحديد جدول الأعمال، تتضمن أساليب العمل ثلاث مراحل.

خلال المرحلة الأولى، يقوم أعضاء اللجنة بفحص المواد المقترحة من السلطة التنفيذية ويقدمون تعليقات خطية قبل الاجتماع، وبالتالي عندما تجتمع اللجنة يركز الأعضاء و الموظفين التنفيذيين على تعليقات الأعضاء. عند موافقة اللجنة، تخضع المواد ذات الصلة للمشاورات العامة. تبدأ المرحلة الثانية بعد الحصول على نتائج المشاورات العامة. فيما بعد يتم تكرار عملية المرحلة الأولى، وذلك لادخال تحسينات على المقترحات على ضوء التشاور.

المرحلة الثالثة أقل تشدد حيث أن أعضاء اللجنة على علم بالمقترحات النهائية قبل إرسالها إلى المجلس لاعتمادها.

إن عبء العمل ثقيل، وقد تم تعيين الموضوعات التي تغطيها هذه السنة في صفحات 45 حتي 46. كما هو مبين في تلك الصفحات، شملت النشاطات مقترحات تغييرات في قوانين مركز دبي المالي العالمي والتي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية (سيتم اعتمادها إذا تمت الموافقة عليها من قبل صاحب السمو، حاكم دبي)، بالإضافة إلى رعاية وصيانة وتحسين كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية (حيث أن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية هو السلطة المسؤولة عن صياغة القواعد).

تتضمن بعض الإنجازات الكبرى هذا العام إدخال قواعد وكالات التصنيف الائتماني (نموذج سلوك الأعمال)، وإدخال قواعد تحوط جديدة ما بعد بازل 3 (نموذج التحوط – الاستثمار، وساطة التأمين والخدمات المصرفية)، إدخال قواعد أسواق محدثة (نموذج الأسواق) وفي وقت كتابة هذا التقرير، تقوم سلطة دبي للخدمات بالتشاور بشأن القواعد المحدثة الخاصة بالبورصات (نموذج مؤسسات السوق المرخصة).

لجنة التدقيق

إن قرار المجلس بوضع مسؤوليات التدقيق والمخاطر في لجان منفصلة يعكس تركيزه المتزايد على كلا المجالين. تتمثل المهام الرئيسية للجنة التدقيق في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بالإدارة المالية للسلطة دبي للخدمات المالية وكفأة أنظمة الضوابط الداخلية وجودة عملية إدارة المخاطر الداخلية. رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ليسوا أعضاء في لجنة التدقيق.

أعضاء لجنة التدقيق هم:

- جيه اندرو سبيندلر (رئيس لجنة التدقيق)
- فاضل العلي
- سعادة أبورف باجري
- جورج ويتيش

على مدار عام 2012، أشرفت لجنة التدقيق على الإنتهاء من التدقيق الخارجي الذي يغطي البيانات المالية وحسابات سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2011، وعلى بداية التدقيق الخارجي على البيانات المالية والحسابات لعام 2012. نفذت اللجنة برنامج تدقيق داخلي شامل، بما في ذلك تدقيق مستقل على أمن واختراق تكنولوجيا المعلومات وعلى مهام الموارد البشرية بالتعاون مع إشراف لجنة المكافآت. كما قامت اللجنة بدورا رئيسيا في تشكيل واعتماد ميزانية سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2013. بالإضافة إلى إنشاء صندوق منفصل لإدارة أموال نهاية الخدمة الخاصة بالموظفين في السلطة. رصدت اللجنة بنشاط تمويل سلطة دبي للخدمات المالية والرصيد النقدي خلال العام، وقدمت توصيات مناسبة حسب الحاجة في هذا الصدد.

كجزء من إشرافها على الضوابط المالية الداخلية، تقوم اللجنة سنويا بمراجعة مصفوفة السلطة التنفيذية ودليل السياسات في دائرة المالية.

لجنة المخاطر

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة المخاطر في مساعدة المجلس على تقييم المخاطر الخارجية، في المقام الأول المخاطر التنظيمية التي قد تؤثر على سمعة سلطة دبي للخدمات المالية أو قدرتها على تحقيق أهدافها التنظيمية مع اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر المحتملة.

أعضاء لجنة المخاطر هم:

- روبرت أوين (رئيس لجنة المخاطر)
- مايكل بلير كيوسي
- صائب أغنير*
- ايان جونستون*
- جيه اندرو سبيندلر

*بحكم المنصب

تم تشكيل لجنة المخاطر في 1 يوليو 2012 وقد عقدت اجتماعين خلال العام. في أول اجتماع تم مناقشة وتحديث التحليل الذي يقوم عليه تحمل المجلس للمخاطر التنظيمية والتي وافق عليها المجلس. في الاجتماع الثاني تم تحديد والنظر في المخاطر الرئيسية الخارجية ككل التي تواجهها سلطة دبي للخدمات المالية ومدى كفاية الإجراءات التي يجري اتخاذها لتخفيف هذه المخاطر، وذلك جزء من استعدادات السلطة للتخطيط لعام 2013.

لجنة الحوكمة والترشيحات

المهمة الرئيسية للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته الإشرافية بشأن عمليات المجلس وإدارته وتحديد الأفراد المؤهلين ليصبحوا أعضاء في المجلس بما في ذلك الرئيس التنفيذي، لتطوير برنامج ملء الشواغر و التطوير و التوصية للمجلس بمجموعة من مبادىء حوكمة الشركات.

أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات هم:

- سعادة أبورف باجري (رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات)
- لورد كوري اوف ماريليبون
- جيه اندرو سبيندلر
- صائب أغنير*
- ايان جونستون*

*بحكم المنصب

في بداية عام 2012، قامت لجنة الحوكمة والترشيحات باستطلاع داخلي عن فعالية المجلس، بما في ذلك مراجعة أدائها والاختصاصات فيها. واتفق المجلس على أن إجراء مثل هذا التقييم الذاتي على أساس سنوي يساعد على منع الركود ويحافظ على حيوية المجلس.

خلال العام، طُلب من لجنة الحوكمة والترشيحات البحث عن والتوصية برئيس تنفيذي جديد لسلطة دبي للخدمات المالية. وقد استخدمت اللجنة شركة البحث التنفيذي للمساعدة في إجراء البحث على مستوى عالمي. وبعد النظر في عدد من المرشحين المؤهلين تأهيلا عاليا، أوصت اللجنة الداخلية بالمرشح ايان جونستون، نائب الرئيس التنفيذي في سلطة دبي للخدمات المالية. في يونيو 2012 تولى السيد جونستون مسؤولياته الجديدة.

في عام 2012، أجرت لجنة الحوكمة والترشيحات مراجعة شاملة وعملية تنقيح على قانون قيم وأخلاقيات الموظفين والاستشاريون والقانون المماثل الذي ينطبق على أعضاء المجلس واللجان والهيئات القضائية. وكانت نتيجة المراجعة موافقة المجلس على التغييرات التي جعلت كل من القوانين أكثر وضوحا وتقييدا فيما يتعلق بتضارب المصالح.

في نهاية العام، قامت اللجنة بالاتفاق مع إيفون زيندر على إجراء تقييم خارجي للمجلس ولجانه. سيتم الاعلان عن النتائج إلى المجلس خلال النصف الأول من عام 2013 ، بما في ذلك مقارنة نتائج التقييمات الخارجية السابقة التي قام بها مجلس سلطة دبي للخدمات المالية.

لجنة المكافآت

المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي القيام بتوصيات للمجلس فيما يتعلق بالموارد البشرية. توصي اللجنة فيما يتعلق بمكافآت وأداء أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين والموظفين في سلطة دبي للخدمات المالية.

أعضاء لجنة المكافآت هم:

- لورد كوري اوف ماريليبون (رئيس لجنة المكافآت)
- فاضل العلي
- سعادة أبورف باجري
- صائب أغنير*
- ايان جونستون*

** بحكم المنصب*

خلال عام 2012، وافق المجلس على تعديلات في شروط لجنة المكافآت التي وسعت مهامها الرقابية لتشمل مسائل مثل التعلم ومبادرات التنمية وخطط الخلافة وأحكام عقود العمل والنظر في مرشحين لشغل وظائف تحت إدارة الرئيس التنفيذي. بالإضافة إلى عملها المعتاد في مجال الأجور، تضمن عمل اللجنة تدقيق خارجي على قسم الموارد البشرية ومهامه في سلطة دبي للخدمات المالية. كما أشرفت اللجنة على مراجعة قانونية على جميع سياسات الموارد البشرية.

لجنة الطعون التنظيمية

تعمل لجنة الطعون التنظيمية كآلية استئناف داخلية بالنسبة للقرارات التنظيمية الصادرة عن المسؤولين التنفيذيين لسلطة دبي للخدمات المالية، لضمان العدالة والموضوعية والشفافسة الإجرائية. يمنح القانون لجنة الطعون التنظيمية الصلاحية لإجراء مراجعة موضوعية كاملة للقرارات التنفيذية قيد الاستئناف. يمكن تعديل قرارات لجنة الطعون التنظيمية من قبل محكمة مركز دبي المالي العالمي وذلك بمراجعة قضائية للنقاط القانونية.

أعضاء لجنة الطعون التظيمية هم:

- جورج ويتيش (رئيس لجنة الطعون التنظيمية)
- مايكل بلير كيوسي
- روبرت أوين
- عبد الواحد العلماء
- وليام اف كرونير الثالث (عضو خارجي في اللجنة)*
- اريمانو باسكاتو (عضو خارجي في اللجنة)*
- ندى خنيصر زرقا (عضو خارجي في اللجنة)*
- جايشري جوبتا (عضو خارجي في اللجنة)*

*** يرجى الرجوع إلى موقع السلطة للسير الذاتية الخاصة بالسيد كرونير والسيد باسكاتو والسيدة زرقا والسيدة جوبتا.*

نظرت لجنة الطعون التنظيمية في عام 2012 في عددا متزايد من الاستئنفات. واتخذت قرارات في ثلاث قضايا ذات صلة بداية هذا العام مقدمة في عام 2011. حيث قام التنفيذيين بسحب رخصة شركة بسبب اكتشاف قيامها بنقل أموال ما بين سلسلة من الحسابات في محاولة لجعلها وكأنها تملك رأس المال المناسب في حين لم يكن ذلك صحيحا. بعد جلسة الاستماع وبعد مناقشات التسوية التي دارت ما بعد جلسة الاستماع، أصدرت لجنة الطعون التنظيمية إشعار قرار في يناير 2012 أيدت فيه قرارات التنفيذيين.

في مايو، تم تقديم طلب استئناف يتعلق بقرار التنفيذيين الذي ينص على إلغاء إدراج مُصدر لشهادات التعهد الإسلامية من القائمة الرسمية للأوراق المالية. عقد فريق لجنة الطعون التنظيمية جلسة استماع في يونيو، و اصدرت اللجنة قرارها الداعم لقرار التنفيذيين في يوليو.

في أكتوبر، تم تقديم طلب استئناف من قبل شركة تسعى لاسقاط قرار رفض سلطة دبي للخدمات المالية منحها ترخيصا. وحتى نهاية العام لم يتخذ أي قرار في هذا الاستئناف و من المقرر أن تنظر اللجنة فيه بداية عام 2013.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية كهيئة ضبط خدمات مالية مستقلة للتقرير بشأن حالات الاخلال بالتشريعات التي تشرف على تنفيذها سلطة دبي للخدمات المالية والإجراءات التنظيمية ذات العلاقة. تتمتع الهيئة القانونية للأسواق المالية بصلاحيات واسعة مقارنة بالهيئات التنظيمية للخدمات المالية الدولية المتكاملة الأخرى.

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية باستقلال عمليا عن مجلس إداراة سلطة دبي للخدمات المالية ولجنة التنفيذيين. يمكن استئناف قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية لدى محكمة مركز دبي المالي العالمي.

أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية هم:

- ستيوارت بويد كيوسي (رئيس الهيئة القانونية للأسواق المالية)*
- جون ال دوجلاس*
- جافان جريفيث كيوسي*
- علي مالك كيوسي*
- ديفيد ام ستوكويل*

** يرجى الرجوع لموقع السلطة للسير الذاتية الخاصة بالسيد بويد والسيد جريفيث والسيد مالك والسيد ستوكويل.*

في عام 2012، قامت الهيئة القانونية للأسواق المالية بحل قضيتين ذات صلة مقدمة من قبل التنفيذيين. قدمتا القضيتان فرصة لاختبار النزاهة الإجرائية والموضوعية للهيئة، في حين تم استئناف قرار محاكم مركز دبي المالي العالمي المؤقت. أيدت المحكمة قرار الهيئة القانونية للأسواق المالية، واحيلت القضايا إلى جلسة الاستماع. تم الاتفاق في كلتا القضيتين قبيل الجلسة، و وافق فريق الهيئة القانونية للأسواق المالية على القرارات التي اتفق عليها الطرفان.

أظهرت أنشطة الهيئة القانونية للأسواق المالية في عام 2012 المستوى الرفيع لأعضاء فريق اللجنة، كما أظهرت نزاهة الإجراءات. كما وفرت فرصة للسلطة التنفيذية للنظر في امكانية إدخال تحسينات على الإجراءات الإدارية، سواء في الإجراءات القضائية التي بدأتها سلطة دبي للخدمات المالية أو في الاستئنفات التي اتخذت من قرارات التنفيذيين.

فريق عمل المواطنين وقادة الغد التنظيميون

خلال عام 2012، أنشأ المجلس فريق عمل لتعزيز التنمية الوطنية لموظفين دولة الإمارات العربية المتحدة وللإشراف على برنامج قادة الغد التنظيميون. يعكس إنشأ فريق العمل هذا، التزام المجلس بخلق قوة عاملة مستدامة ومدربة تدريبا جيدا من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، يسعى للاستفادة من مكانة برنامج قادة الغد التنظيميون المعترف به كنموذج للتعليم والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة ككل. يتكون فريق العمل من أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، فضلا عن عميد برنامج قادة الغد التنظيميون ورئيس قسم الموارد البشرية في سلطة دبي للخدمات المالية.

أعضاء فريق عمل المواطنين وقادة الغد التنظيميون هم:

- جيه أندرو سبيندلر (رئيس فريق عمل المواطنين وقادة الغد التنظيميون)
- فاضل العلي
- عبد الواحد العلماء
- روبرت ال كلارك
- لورد كوري اوف ماريليبون
- مايكل ريدجواي (عميد برنامج قادة الغد التنظيميون)
- جاري واليس (رئيس قسم الموراد البشرية)

ركز فريق العمل جهوده خلال عام 2012 على تحديد مسائل واسعة النطاق التي يجب عليه أن يسلط الضوء عليها خلال اجتماعه مع أعضاء حاليين وسابقين في برنامج قادة الغد التنظيميون، وذلك للحصول على ملاحظاتهم ومداخلاتهم، والاتفاق على الخطوات التي يمكن أن تتخذها السلطة فيما يتعلق بخطة تواصلها لأجل وضع جهود تنمية الموارد البشرية في مكانها المناسب في المجتمع المحلي.

الإدارة العليا

ايان جونستون - الرئيس التنفيذي (يرجى الرجوع إلى الصفحة 20 فيما يتعلق بالسيرة الذاتية والصفحة 10 للصورة).

جان بليدن - مسؤول العمليات الرئيسي، التحق جان بسلطة دبي للخدمات المالية في بداية عام 2005. تشمل مهارات السيد بليدن المهنية خبرة في العمليات والاستراتيجية والاستشارات على الصعيد الدولي. وقبل التحاقه بسلطة دبي للخدمات المالية، قضى جان ثمان سنوات لدى مجموعة "برايس ووترهاوس كوبرز" في كل من جنيف ودبي.

السيد بليدن هو متحدث تنظيمي رئيسي حول المواضيع المتعلقة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر وكان أحد الخبراء الرواد في مجال إدارة تقييم المخاطر للمشاريع لدى برايس ووترهاوس كوبرز. وفي عام 2011 كان السيد بليدن أول من حصل على شهادة من معهد المدراء في الشرق الأوسط، وبذلك تم قبوله في معهد المدراء.

السيد بليدن حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (مع مرتبة الشرف) من لوزان. وهو عضو في مجلس محافظي ابوتشولي، وهي مدرسة داخلية رائدة في انجلترا.

بيتر كيسي - التحق السيد كيسي بسلطة دبي للخدمات المالية عام 2002 كمدير مسؤول في قسم التأمين وفي عام 2004، امتدت مسؤولياته لتشمل السياسات والتمويل الإسلامي والاستراتيجية. في يونيو 2012 اتم عمله في سلطة دبي للخدمات المالية كمدير مسؤول أول، السياسات والاستراتيجية – رئيس التمويل الإسلامي.

ستيفن جلين - رئيس قسم التنفيذ، يمتلك خبرة واسعة في تنظيم الأسواق المالية وأسواق رأس المال والخدمات والمنتجات المالية والهيئات المؤسساتية المدرجة وغير المدرجة. وهو حاليا عضو في اللجنة (4) في المنظمة الدولية للأوراق المالية التي تتعامل مع أمور صلاحيات التنفيذ وتبادل المعلومات.

تولى السيد جلين سابقا عدة مناصب عليا لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية. وكان مسؤولا عن مختلف الأقسام بما في ذلك قسم الأسواق والاستثمارات وقسم الاستثمارات التي تتم إدارتها

وقسم تنظيم الخدمات المالية وقسم التحريات الخاصة بالشركات وقسم التحليل المالي. وهو محلل للأدلة الجنائية في الشؤون المالية وعضو سابق في لجنة التحريات للمجلس الوطني للمحاسبين الممارسين المعتمدين في أستراليا.

وقبل التحاقه للعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد جلين العضو المنتدب في فاينانشال سيرفيسز كومبلاينس، وهي شركة استشارات تقدم خدمات الامتثال وإدارة المخاطر لقطاع الخدمات المالية الأسترالي.

يحمل السيد جلين درجة البكالوريوس والماجستير من جامعات أسترالية.

علي حسن - مدير مسؤول أول قسم الرقابة، انضم إلى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2005، وقد تمت ترقيته إلى مديرمسؤول أول في قسم الرقابة في عام 2011. وهو مسؤول عن إدارة المخاطر التنظيمية مع النظر في أولويات العمل وقيادة المشاريع الاستراتيجية، فضلا عن ترخيص الشركات الجديدة والإشراف المستمر على الجهات الخاضعة للرقابة.

لدى السيد علي 24 عاما من الخبرة التجارية والتنظيمية، 6 سنوات منها في سلطة الخدمات المالية البريطانية، حيث شملت مهامه الأسواق وشركات الاستثمار و 7 سنوات في بلومبرج في لندن، شملت مهامه في البداية إدارة الحسابات و فيما بعد عُين ضابط امتثال ومحام داخلي.

كما لدى السيد علي شهادات في القانون وعلم الأحياء الدقيق، ودبلوم في الدراسات العليا في التجارة الالكترونية من جامعة لندن، وكان مسجل في نقابة المحامين في عام 1999. يحمل السيد علي دبلوم في الأوراق المالية والاستثمار في الامتثال للاستثمار، وهو زميل في معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار.

ايرول هوبمان - المدير التنفيذي لقسم السياسات والخدمات القانونية، عاد إلى سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر 2012 ليشغل منصب المدير التنفيذي لقسم السياسات والخدمات القانونية بعد إجازة تفرغ. وهو حاليا نائب رئيس اللجنة (4) في المنظمة الدولية للأوراق المالية.

وقد شغل السيد هوبمان منصب المستشار العام وسكريتير المجلس من عام 2009 إلى يوليو 2011. وبوصفه المستشار العام، عمل كمستشار قانوني أول و ترأس سكرتارية مجلس الإدارة في سلطة

دبي للخدمات المالية. وقبل توليه هذا المنصب، شغل السيد هوبمان منصب مدير مسؤول في قسم الخدمات القانونية، حيث كانت مسؤولياته الرئيسية إدارة تقديم الخدمات القانونية في سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك تقديم الاستشارات القانونية وصياغة التشريعات. وقد كانت بدايته في سلطة دبي للخدمات المالية عام 2003 كمدير مسؤول في قسم التنفيذ، وفي عام 2005 اسندت اليه مهام صياغة السياسات في سلطة دبي للخدمات المالية.

من عام 2005 إلى 2008، أنشأ وعمل على تنفيذ برنامج قادة الغد التنظيميون وذلك لتجهيز الخريجين الإماراتيين بالمعرفة والمهارات في جميع جوانب ممارسات تنظيم الخدمات المالية. وقد قام بدور عميد البرنامج في سنواته الثلاث الأولى.

قبل أن ينضم إلى سلطة دبي للخدمات المالية كان السيد هومبان المحامي الرئيسي في اللجنة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات، حيث كان مسؤولا عن أنشطة تنفيذ القوانين الرئيسية. في عامي2001 و 2002، كان مسؤولا عن تنسيق تجاوب اللجنة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات مع اللجنة التي حققت في أكبر انهيار مؤسسة خدمات مالية في تاريخ أستراليا.

السيد هوبمان حاصل على بكالوريوس في القانون ولديه شهادة في الدراسات العليا في إدارة الأعمال. وهو محام في المحكمة العليا في ولاية كوينزلاند والمحكمة العليا في أستراليا.

مارك ماكجينس - مدير مسؤول العلاقات الدولية وسكريتير مجلس الإدارة، التحق بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2005، وهو مسؤول عن قيادة دور سلطة دبي للخدمات المالية في العلاقات الدولية وتنسيق دورها مع واضعي المعايير الدولية. ويشمل ذلك المسؤولية عن مجموعة من مذكرات التفاهم لدى السلطة والتزامها بعملية التعاون عبرالحدود. كما تولى السيد ماكجينس دور إضافي كسريتير لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية وانضم إلى اللجنة التنفيذية في أبريل 2011.

عمل السيد ماكجينيس بوصفه المدعي العام للدولة قبل أن ينضم إلى القسم القانوني في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية في عام 1991. وانضم في عام 1993، إلى مكتب الرئيس في سيدني حيث أصبح مسؤول قانوني رئيسي في التنفيذ. و تم تعيينه في عام 1998، المنسق الافتتاحي للتنفيذ الدولي في الفترة من 2001 حيث تولى أيضا المسؤولية عن العلاقات الدولية. كما أنه كان مستشارا لرئيس اللجنة الفنية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وممثل لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية في مجموعات عمل التنفيذ ومذكرات التفاهم متعددة الأطراف في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية واللجنة الدائمة. وقبل انضمامه لسلطة دبي للخدمات المالية، شغل السيد ماكجينس منصب مدير العلاقات الدولية في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية.

وهو حاليا عضو في فريق عمل التنفيذ في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وممثل في لجنة التعاون الرقابي الفرعية في الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين. السيد ماكجينس يحمل بكالوريوس في الحقوق من جامعة كوينزلاند، ومعترف به كمحام في المحكمة العليا والمحكمة الأعلى في ولاية كوينزلاند في أستراليا.

مايكل ريدجواي - المستشار العام، التحق بسلطة دبي للخدمات المالية في يونيو 2011. وهو مسؤول عن تقديم الاستشارة إلى تنفيذيين وأعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، وذلك فيما يخص حوكمة الشركات والأخلاقيات والالتزامات القانونية والتقارير و مسؤوليات سلطة دبي للخدمات المالية. كما أنه يشغل منصب عميد برنامج قادة الغد التنظيميون.

لدى السيد ريدجواي خبرة واسعة كمحامي و مستشار ومعلم، تشمل عمله كمستشار لمدة ثلاثة عشر عام في قسم التأمين في أكلاهوما. خلال فترة توليه منصب مُنظم في قطاع التأمين، عمل السيد ريدجواي نائبا لرئيس الرابطة الوطنية لمفوضي التأمين، قوة العمل لمكافحة الاحتيال، ورئيسا لفريق عمل التنفيذ الفيدرالي والدولي. كما مثل الولايات المتحدة في اجتماعات الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين واللجنة الفرعية لسلوك السوق ومجموعة الاحتيال في التأمين.

بالإضافة إلى ذلك، يملك السيد ريدجواي خبرات متنوعة في القانون، تشمل خدمته كشاهد خبير في مجال التأمين ذات الصلة التشريعية، كما أنه درس البحوث والكتابة القانونية ودعاوي الاستئناف والأخلاقيات القانونية.

السيد ريدجواي حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة وعلى درجة الدكتوراه في الحقوق، من جامعة أوكلاهوما. ويستطيع السيد ريدجواي ممارسة المحاماة في جميع محاكم الدولة الإتحادية في أوكلاهوما، بما في ذلك محاكم قبلية أمريكية، والمحكمة العاشرة لدائرة الاستئناف والمحكمة العليا في الولايات المتحدة.

جيرالد سانتينج - المدير التنفيذي لقسم الأسواق، التحق السيد جيرالد بسلطة دبي للخدمات المالية في يونيو 2010 كمدير تنفيذي لقسم الأسواق وهو مسؤول بشكل عام عن تنظيم سلطة دبي للخدمات المالية في ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة وغيرها من البورصات المستقبلية التي قد تحصل على ترتخيص للعمل في مركز دبي المالي العالمي.

قبل التحاقه بسلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد جيرالد عضو مجلس إدارة منتدب للسلطة الهولندية للأسواق المالية مسؤولا عن الإشراف على الأسواق. وشارك بشكل مباشر في تطبيق توجيهات آليات الأسواق المالية لأسواق الإتحاد الأوروبي في هولندا وعمل كمفوض للأسواق. ترأس السيد جيرالد قوى المهام التنظيمية الدولية التي تناولت إجراءات الموافقة على دمج بورصة نيويورك مع يورونيكست في 2006 إلى 2007.

كان السيد سانتينج الشريك الإداري للخدمات الاستشارية المالية في ديلويت من 2000 إلى 2004، وعضو مجلس إدارة في كامربيك جروب من1995 إلى 2000، والرئيس التنفيذي لشركة ميوتشوال انشورانس كومباني او ال ام ايه 1990 إلى 1995، وتولى العديد من المناصب الإدارية في بنك هولندا العام امرو 1975 إلى 1995.

يحمل السيد سانتينج درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة امستردام.

برايان ستيروالت - المدير التنفيذي لقسم الرقابة، التحق السيد برايان بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2008 كمدير مسؤول في قسم الرقابة. وكان مسؤول عن أنشطة البنوك التجارية و التأمين، بالإضافة إلى تنسيق جهود سلطة دبي للخدمات المالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تولى السيد برايان منصب المدير التنفيذي لقسم الرقابة في عام 2010. وشملت مسؤوليات القسم رقابة الخطوط الأمامية على مقدمي الخدمات المالية بما في ذلك، البنوك التجارية الاستثمارية وشركات التأمين ومدراء الثروات ومستشاري ومدراء الصناديق المالية. بالإضافة إلى ذلك، يتولى السيد برايان الإشراف على الدور التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية مع العديد من مزودي الخدمات المساعدة ووكالات التصنيف الائتماني وبصفته المدير التنفيذي لقسم الرقابة، يواصل السيد برايان نشاطه في جهود سلطة دبي للخدمات المالية لمكافحة أساليب التمويل غير الشرعي ويشمل ذلك التعاون مع عدد من النظراء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

في سبتمبر 2012، طلب من السيد ستيروالت أن يشارك في رئاسة مجموعة بازل الاستشارية، وهي منصة لتعميق دورلجنة بازل مع المُنظمين في العالم حول قضايا رقابة الخدمات المصرفية.

أمضى السيد ستيروالت معظم حياته العملية في مجال التنظيم المالي حيث كانت له أدوار في كلا القطاعين العام والخاص. وخلال الفترة من 1985 إلى 1996، عمل لدى مكتب مراقب العملات في الولايات المتحدة بصفته مفتش البنك الوطني حيث تخصص في تطوير السياسات وتنفيذها وإعادة تأهيل البنوك التي تعاني من المشاكل والمبادرات الخاصة بعمليات الاحتيال المصرفية. وخلال الفترة من 1996 إلى 2008، عمل لدى شركة أمريكية للاستشارات والإرشاد. وخلال حياته العملية الاستشارية، ركز اهتمامه على الأسواق الناشئة بما في ذلك إدارة مشاريع التطوير الكبرى ومتعددة الأغراض في بولندا واوكرانيا وقبرص وكزاخستان. كانت تلك المشاريع تتعلق بمجموعة واسعة من المواضيع التي تشمل تطوير القطاع المالي وسياسات وممارسات إدارة المخاطر وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وأساليب الإشراف على مجموعات مالية معقدة.

جاري واليس - رئيس قسم الموارد البشرية، التحق السيد جاري بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2006 كرئيس قسم الموارد البشرية. يتمتع السيد جاري بخبرة 30 عاما في مجال الموارد البشرية، 12 سنة منها في دولة الإمارات العربية المتحدة . لدى السيد واليس خبرة واسعة في قطاع الخدمات المالية وشمل ذلك عمله في دبي لدى اتش اس بي سي بمنصب عال في تطوير الموارد البشرية ولدى بنك هولندا العام امرو كرئيس لقسم الموارد البشرية الإقليمي. شغل جاري أيضا منصب الرئيس الدولي لقسم الموارد البشرية في وحدة إدارة الأصول والعملاء من القطاع الخاص في بنك هولندا العام.

السيد جاري حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية وهو زميل لمعهد تطوير الموظفين المعتمد.

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

قسم السياسات والخدمات القانونية

قسم السياسات والخدمات القانونية مسؤول عن تقديم الاستشارات حول السياسة وصياغة وتقديم الاستشارات التنظيمية القانونية الداخلية والدعم التنظيمي القانوني الداخلي للأقسام العاملة في سلطة دبي للخدمات المالية وإدارة أعمال لجان السياسة والقوانين والتنازلات. كما يتحمل القسم المسؤولية عن تطويرالقوانين والأنظمة المسؤولة عنها سلطة دبي للخدمات المالية والمحافظة عليها، ويتحمل المسؤولية عن التشاور مع سلطة مركز دبي المالي العالمي وحكومة دبي حول التشريعات الأخرى لمركز دبي المالي العالمي. كما يوفر قسم الخدمات القانونية إدارة دعم التقاضي والمشورة لسلطة دبي للخدمات المالية في أعمالها في محكمة مركز دبي المالي العالمي وفي الهيئة القانونية للأسواق المالية ولجنة الطعون التنظيمية. كما يتحمل القسم مسؤولية توفير التحليل الإقتصادي وتقديم التقارير. وهذا التحليل يساعد فرق عمل قسمي الرقابة والأسواق على فهم ومراقبة أوضاع السوق.

قسم الرقابة

قسم الرقابة مسؤول عن تقييم ومراقبة وضبط تقييم المخاطر في الشركات المرخصة، بما في ذلك وكالات التصنيف الائتماني في مركز دبي المالي العالمي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القسم بتسجيل ومراقبة المدققين المسجلين. في دور سلطة دبي للخدمات المالية الأكبر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر مركز دبي المالي العالمي، القسم يسجل ويراقب أنشطة كيانات أخرى مثل الشركات القانونية، وشركات المحاسبة، والمهن غير المالية المحددة الأخرى مثل مكاتب العائلة الواحدة، ومقدمي خدمات الشركات، وكلاء العقارات وغيرهم من تجارالسلع ذات قيمة عالية. وفي عملية الترخيص، يراجع القسم مقدمين الطلب الجدد لضمان وجود نُظم وضوابط سليمة معمول بها، وأن لدى مقدم الطلب ترتيبات إدارية مناسبة، بما في ذلك فرق إدارة لائقة ومناسبة. وبالإضافة إلى تركيز القسم على هذه الأمور، فهو أيضا يبحث بنشاط عن المخاطر الناشئة والاتجاهات والضغوط على الأنظمة.

قسم الأسواق

قسم الأسواق مسؤول عن ترخيص والمراقبة المستمرة على البورصات وغرف المقاصة القائمة في مركز دبي المالي العالمي. كما يعترف بالبورصات وغرف المقاصة ومرافق التسوية والأعضاء خارج مركز دبي المالي العالمي. ويقوم هذا القسم أيضا بتنظيم عروض الأوراق المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي ويشرف على الهيئات التي تقدم التقارير وذلك بمراقبة افصاحات السوق المقدمة منها باستمرار في السوق والتزامها بقوانين سلطة دبي للخدمات المالية.

قسم التنفيذ

يقوم قسم التنفيذ بتنفيذ القوانين والأنظمة في مركز دبي المالي العالمي التي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية. ويقوم القسم بإتخاذ الإجراءات اللازمة في الظروف التي قد ينتج عنها تصرف يضر بسمعة صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. الهدف الرئيسي للقسم هو منع التصرفات التي تضر أو قد تضر بسمعة مركز دبي المالي العالمي والكشف عنها والحد منها. لدى سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة كبيرة من صلاحيات تنفيذ القوانين والعقوبات وتستخدم السلطة تلك العقوبات بمحض إرادتها بما يضمن تحقيقها بعدل و إنصاف. يجوز لسلطة دبي للخدمات المالية قبول التعهدات الجبرية وفرض الغرامات أوالمخالفات وإتخاذ أية إجراءات في الترخيص أو البدء بإجراءات لدى الهيئة القانونية للأسواق المالية أو لدى محاكم مركز دبي المالي العالمي.

مكتب المستشار العام

يقدم مكتب المستشار العام الارشاد والاستشارات الرئيسية لمجلس الإدارة ولجانه والمسؤولين التنفيذيين بخصوص الشؤون القانونية التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك تقديم الاستشارات بخصوص مسائل الحوكمة الداخلية،الالتزامات القانونية، رفع التقارير والشكاوى وكشف المسؤولية . كما يشرف مكتب المستشار العام على التعليم، وحفظ السجلات وتحديث برنامج أخلاقيات سلطة دبي للخدمات المالية، ويقوم بمراجعة برنامج قادة الغد التنظيميون.

قسم العلاقات الدولية

يقود قسم العلاقات الدولية وينسق دور سلطة دبي للخدمات المالية في جميع المسائل الدولية والجهود التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف مع نظرائها على المستويين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى عمل سلطة دبي للخدمات المالية مع واضعي المعايير المالية الدولية. يدير سكريتر المجلس و ينسق جميع مهام مجلس الإدارة و لجانه.

قسم الخدمات المؤسساتية والعمليات

يوفر قسم الخدمات المؤسساتية والعمليات المتطلبات الرئيسية للعمليات ومتطلبات البنية التحتية لسلطة دبي للخدمات المالية. الدوائر الخمسة الرئيسية في قسم الخدمات المؤسساتية والعمليات تشمل:

- المالية؛
- تقنية المعلومات؛
- إدارة المشاريع وتقييم المخاطر؛
- الإتصال المؤسسي؛ و
- إدارة المكاتب.

قسم الموارد البشرية

قسم الموارد البشرية مسؤول عن كافة جوانب إدارة الموارد البشرية وخاصة ضمان استمرار تعيين الموظفين وتطويرمهاراتهم والاحتفاظ بهم. ويتمثل نشاطه الرئيسي في توظيف وتدريب الإماراتيين لمستقبل وظيفي في مجال تنظيم الخدمات المالية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون.

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية

التمويل الإسلامي

يبقى التمويل الإسلامي نقطة تركيز مهمة بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية. سلطة دبي للخدمات المالية عضو ناشط في عديد من اللجان وفرق العمل في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك اللجنة التقنية.

في مركز يوجد فيه العديد من الشركات والعملاء الدوليين، قررت السلطة أنت تكون مُنظم لأنظمة الشريعة. وهذا يعني أن على كل شركة تدعي أنها إسلامية أن تأسس مجلس رقابة الشريعة مكون من علماء. ويجب أن يكون لديها نُظم وضوابط لتنفيذ قواعد مجلس رقابة الشريعة، وأن تقوم بمراجعات وعمليات تدقيق سنوية على الشريعة، متبعة بذلك منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية. كما يجب أن تفصح عن تفاصيل مجلس رقابة الشريعة لعملائها، حيث تسمح لهم أن يتخذوا قراراتهم حول اعتمادهم على أحكام مجلس رقابة الشريعة. بصفتها مُنظم نشط وتملك كادر عمل خبير في تقييم النُظم والضوابط، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بالرقابة لتضمن أن تلك النُظم تعمل فعليا.

لا يزال عدد الشركات الإسلامية ثابت على 28 شركة مقسمة تقريبا بالتساوي ما بين الشركات الإسلامية والشركات التقليدية التي تملك نوافذ إسلامية.

برنامج قادة الغد التنظيميون

في عامه السابع يستمر البرنامج في الازدهار و تفخر سلطة دبي للخدمات المالية بتخريج خمسة مساعدين تنظيمين ليصبحوا مدراء في قسم الرقابة في عام 2012.

وقد وصلت نسبة مواطنين دولة الإمارات العربية المتحدة في القوى العاملة في السلطة إلى 30%، حيث يستمر البرنامج في التغيير و التطور ليقدم فرص عمل مستدامة وأفضل للمواطنين في سلطة دبي للخدمات المالية. ولهذا الغرض تم طرح نظام رفيع المستوى في يونيو 2012 يقدمم ارشادات للمواطنين و بذلك يوفر دعم السلطة لهم لتطوير حياتهم المهنية و مهاراتهم القيادية.

لقد قدمت سلطة دبي للخدمات المالية الدعم المادي في عام 2012 لعدد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، الذين يسعون إلى التقدم في التعليم والحصول على شهادات مهنية.

قسم السياسات والخدمات القانونية

المبادرات التشريعية

استمر قسم السياسات والخدمات القانونية في مراجعة اطار العمل التنظيمي في السلطة، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التغيرات في قوانين وقواعد سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2012. وقد سن صاحب السمو حاكم دبي قانون جديد للأسواق ليستبدل القانون الأصلي للأسواق لعام 2004. وقد أدى هذا الأمر إلى عدد من التغيرات المهمة مصممة لتطوير حماية المستثمر بأسلوب يتماشى به مركز دبي المالي العالمي مع المعايير الدولية (على وجه الخصوص المعايير التي تتعلق بالإتحاد الأوروبي و منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي).

شملت التغيرات التي احدثت في قانون الأسواق اعطاء سلطة دبي للخدمات المالية مزيدا من صلاحيات الرقابة التنظيمية على المدققين المسجلين في الشركات المسجلة في مركز دبي المالي العالمي والمدرجة في مؤسسات السوق المرخصة أو أي بو رصة أخرى. بالإضافة إلى صلاحيات الاعتراف المتعلقة بالتداول عبر الحدود، بما في ذلك الاعتراف بأنظمة تداول بديلة. كما قام كل من قسم الأسواق وقسم الرقابة بطرح نموذج جديد لقواعد الأسواق للاستشارة العامة.

كما عمل قسم السياسات والخدمات القانونية مع قسم الرقابة لطرح نموذج جديد للاسستثمارات، وساطة التأمين والخدمات المصرفية التحوطية في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية. ويطبق هذا النموذج اطار عمل بازل 3، ويمثل أحد تطبيقات بازل 3 الأولى دوليا.

طرحت سلطة دبي للخدمات المالية نظام جديد لوكالات التصنيف الائتماني، الذي صمم للامتثال لمعايير المنظمة الدولية للأوراق المالية فيما يتعلق بتنظيم وكالات التصنيف الائتماني. يعطي هذا النظام صلاحيات رقابية للسلطة على وكالات التصنيف الائتماني في مركز دبي المالي العالمي.

وقد احدثت تغييرات في نظام حوكمة الشركات بهدف جعل متطلبات حوكمة الشركات على الشركات المرخصة متسقة مع تحسينات واضعي المعايير الدولية، على وجه الخصوص بازل والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين. لقد تم تحسين المتطلبات المطبقة على المسؤولين عن الأفراد المرخصين، وذلك لتصبح صلاحيات سلطة دبي للخدمات المالية متساوية مع المُنظمين في مناطق الاختصاص الأخرى.

وتمت سلسلة من التغييرات في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية، عقب المراجعة الداخلية التي تمت على نظام السلطة ليتماشى مع المعايير الدولية. شملت هذه التغييرات تحديث نماذج سلوك الأعمال والتأمين التحوطي والنموذج العام.

استلمت سلطة دبي للخدمات المالية المسؤولية عن وأصبحت المُنظم الوحيد على رقابة وتنفيذ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مركز دبي المالي العالمي. وعمل قسم السياسات والخدمات القانونية عن كثب مع قسم الرقابة على إنشاء نظام الأعمال والمهن غيرالمالية المحددة كاطار عمل لرقابة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعمال والمهن غيرالمالية المحددة في مركز دبي المالي العالمي.

بالإضافة إلى ذلك اصدرا قسمي السياسات والخدمات القانونية وقسم الرقابة ورقة استشارة تقترح مزيد من التغييرات على اطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكان هذا في ضوء مقترحات قوة مهام الإجراءات المالية المتعلقة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ستتضمن هذه التغييرات بقاء اطار العمل محدث مع الصيغ النهائية للقواعد المتوقعة في عام 2013.

تطوير السياسات

استمرت سلطة دبي للخدمات المالية بمشاركتها مع واضعي المعايير الدولية، على الوجه الخصوص مشاركة موظفي قسم السياسات والخدمات القانونية بأعمال لجان المنظمة الدولية للأوراق المالية والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين. كما ردت السلطة، حيث كان مناسبا على الأوراق الاستشارية الصادرة عن هيئات واضعي المعايير الدولية.

لجنة الطعون التنظيمية والهيئة القانونية للأسواق المالية

تمثيلا لسلطة دبي للخدمات المالية عمل قسم السياسات والخدمات القانونية مع أقسام أخرى، بشكل خاص مع قسم التنفيذ على عدد من القضايا المطروحة في لجنة الطعون التنظيمية والهيئة القانونية للأسواق المالية ومحاكم مركز دبي المالي العالمي.

التواصل مع الصناعة

قام قسم السياسات والخدمات القانونية خلال عام 2012 بتقديم عدد من العروض غطى فيها العديد من المواضيع، بما في ذلك التغيرات في نظام حوكمة الشركات وتطبيقات بازل 3 و طرح النظام الجديد لوكالات التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى الإجراءات والقضايا الأخيرة في لجنة الطعون التنظيمية والهيئة القانونية للأسواق المالية.

قسم الرقابة

لمحة حول الرقابة

قسم الرقابة هو أكبر قسم في سلطة دبي للخدمات المالية، مسؤول عن الترخيص والإشراف المستمر على هيئات وأفراد متنوعة تعمل في مركز دبي المالي العالمي. في السنة المنتهية 31 ديسمبر 2102، اشرف قسم الرقابة على 293 شركة مرخصة تعمل في مركز دبي المالي العالمي. تقدم هذه الشركات مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل، المصارف التجارية، مصارف الاستثمار، وسطاء الاستثمارات، الخدمات المصرفية الخاصة، اعادة التأمين ،وساطة التأمين، و إدارة الصناديق وخدمات اشتشارية إدارية وعامة.

لدى قسم الرقابة ثلاث فرق عمل من المُراقبين ذوي الخبرة، يركزون على سلوك الأعمال والمخاطر التحوطية المتصلة بكل من هذه الأعمال المذكورة أعلاه. جهودنا الرقابية فيما يتعلق بمخاطر سلوك الأعمال ، تتطلب من الشركات التعامل بأسلوب مفتوح وشفاف وعادل مع عملائهم الفعليين والمحتملين و مع الأسواق بشكل عام. بالإضافة إلى الشركات المرخصة، رخصت السلطة 418 فرد في مناصب عليا في شركات مرخصة.

بالإضافة إلى الشركات المرخصة أعلاه، يُنظم قسم الرقابة ثلاثة من وكالات التصنيف الائتماني و 16 مدقق مسجل و 51 من مزودو الخدمات المساعدة مثل الشركات القانونية وشركات المحاسبة.

وأخيرا، استلم قسم الرقابة في بدايات عام 2012 المسؤولية التنظيمية عن أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتصلة بالأعمال والمهن غيرالمالية المحددة التي تعمل في مركز دبي المالي العالمي. تشمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة بعض المهنيين في القطاع العقاري و تجار منتجات ذات قيمة عالية. يركز فريق متخصص في قسم الرقابة على الخدمات والمهن المذكورة أعلاه، وعلى جهودنا في مكافحة الجريمة المالية في جميع الأعمال. و تبقى مكافحة الجريمة المالية المسؤولية الرئيسية لمواظفي قسم الرقابة.

تأثير المعايير الدولية على تنظيم الخدمات المالية

الهدف الجوهري لسلطة دبي للخدمات المالية هو أن تعمل بأسلوب متسق مع متطلبات واضعي المعايير الدولية. في الرد على الأزمة المالية، قام واضعي المعايير الدولية في كل من القطاعات المالية ، بتغييرات مهمة على تواقعاتهم من المُشرفين والمُنظمين في القطاعات المالية. قاد هذا العمل مجلس الاستقرار المالي بمجموعة واسعة من المسائل التي يجب أن ينظر فيها المُنظمين في كل القطاعات المالية. قام كل من لجنة بازل للإشراف المصرفي، الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين والمنظمة الدولية للأوراق المالية، وتقريبا في نفس الوقت بتغيير "مبادئهم الجوهرية" في رقابة وتنظيم الخدمات المصرفية وفي صناعة التأمين والأوراق المالية على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك قامت قوة مهام الإجراءات المالية بمراجعة توصياتها على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقامت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي بالتشديد على الشفافية والتعاون في مجالات الضرائب والفساد. يركز جميع واضعي المعايير الدولية الآن على الفعالية والنتائج بدلا من مجرد الامتثال للمعايير. كل التغيرات المذكورة أعلاه أدت إلى تعديلات في ممارساتنا الرقابية والتنظيمية، وذلك لنبقى متسقين مع المعايير الدولية على ضوء حجم وطبيعة ومستوى التعقيد في الأعمال الموجودة في مركز دبي المالي العالمي. وقد تطلبت هذه التغيرات مساهمة رئيسية من الموارد في عام 2012.

بالإضافة إلى التغيرات القادمة من قبل واضعي المعايير الدولية لتنظيم الخدمات المالية، أصبحت اغلبية المؤسسات المالية معتادة على التواصل العالمي مع أنظمة العقوبات في دول مختلفة بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك لقد لاحظنا أيضا زيادة في التواصل فيما يتعلق بمبادرات الضرائب والفساد الأخيرة. ابرزها قانون الامتثال للحسابات الضريبية الخاريجية الأمريكي وقانون ممارسات الفساد الأمريكي وقانون الرشوة في المملكة المتحدة. في حين أن هذه التشريعات ليست جزء من تشريعات سلطة ديس للخدمات المالية، لن تستطيع السلطة تفسير أو تطبيق أحكامها. ومع ذلك يجب أن تكون جزء من عملية إدارة مخاطر كل شركة وجزء من عملية قبول العملاء في أي شركة. نظرا للطبيعة الدولية للأنشطة التي تمر من خلال مركز دبي المالي العالمي، لدى هذه الأنظمة مستوى محتمل من التأثير على الشركات العاملة في مركز دبي المالي العالمي.

أنشطة الترخيص

من أهم الإجراءات التي تعمل بها سلطة دبي للخدمات المالية هو النهج القوي المتخذ اتجاه ترخيص الشركات. يقوم فريق الترخيص بإجراء تحليل كامل لكل طلب ترخيص جديد، على وجه الخصوص هياكل حوكمة الشركات لمقدمي الطلبات، الرؤية و الضوابط التي تحيط بنماذج الأعمال والمنتجات المعروضة المقترحة وملأة وتناسب الإدارة العليا ومجالس الإدارة والموضوعية في التوقعات المالية. كما ينظر الفريق عن كثب إلى قدرة مقدم الطلب على الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي مع التشديد على سلوك الأعمال وقواعد مكافحة غسل الأموال. يراجع الفريق مصادر

أموال المستفدين و نوعية العملاء التي ترغب الشركة الانخراط معهم من خلال هوية مركز دبي المالي العالمي. وعند الضرورة نتواصل عن كثب مع الهيئات التنظيمية التي لها علاقة مسبقة مع مقدم الطلب.

كان المعدل التقريبي في عام 2012 لإجراءات ترخيص الشركات 113 يوم. العناصر التي تؤثر على مدة عملية الترخيص، تتضمن ثقة سلطة دبي للخدمات المالية و خبرتها بالمُنظم الأصلي لمقدم الطلب، شفافية وتعقيد هيكل ملكية مقدم الطلب، تعقيد نماذج الأعمال، طبيعة الأنشطة المخطط لها، أنواع المنتجات المخطط عرضها، ودرجة التعاون الذي يبديها مقدم الطلب خلال عملية الترخيص.

زاد عدد الطلبات مرة أخرى في عام 2012 ، حيث رخصت السلطة 42 شركة و3 وكالات تصنيف ائتماني. يمثل هذا النمو 11% في الشركات المرخصة مقارنة بعام 2011، و يقارن نسبيا مع النمو في عام 2011 مقارنة بعام 2010. يأتي هذا النمو من مناطق اختصاص مختلفة، أكثرها من أسيا ومجلس التعاون الخليجي. على الرغم من الوضع الإقتصادي، تستمرالسلطة باستلام طلبات من شركات مؤسسة في أوروبا. كما أن اتساع قاعدة المكاتب التمثيلية كان هام، حيث لدينا الآن 32 مكتب تمثيلي عامل في مركز دبي المالي العالمي.

الأسلوب الرقابي

بوصفها سلطة تنظيمية تستند على تقييم المخاطر، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية باستمرار بتقييم التأثير المحتمل للشركة على أهداف السلطة وعلى الملف الفردي للشركة عبر أربع مجالات اساسية:1) حوكمة الشركات، القدرات الإدارية ونماذج الأعمال؛ 2) المخاطرالمالية والعملياتية المحتملة؛ 3) مخاطر سلوك الأعمال؛ 4) مخاطر الجريمة المالية. تستمد تقييمات المخاطر من الزيارات الميدانية والمراقبة المكتبية وتحليل الصناعة. يقوم بالزيارات الميدانية مُراقبين خبراء في الخدمات المالية، يحصلون على تدريب وفرص تطوير مستمرة، وذلك لاستيعاب وفهم الاتجهات العالمية و ابتكار المنتجات. وهو برنامج يُحدد فيه خبراء في مجال معين، يسمح بالتخصص في معرفة وخدمات المنتجات ، ومن ثما مشاركتها مع أعضاء فريق العمل. يحدد نطاق مراجعات المخاطر بعناصر تشمل، حجم وتعقيد الشركة، عروض المنتجات، قاعدة العملاء، نموذج الأعمال، سجل الشفافية والتعاون مع سلطة دبي للخدمات المالية. يعتمد تواتر ونطاق عمليات تقييم المخاطر وإجراءات التحقق على تأثير عناصر المخاطر المحتملة. يتم مناقشة نتائج تقييم المخاطر مع الإداراة . و يتم ابلاغ التنفيذيين ومجلس إدارة الشركة خطيا وأي هيئة تنظيمية أخرى حيث يكون مناسبا.

تقييمات المخاطر الرقابية والمراجعات حسب الموضوع

قام قسم الرقابة في عام 2012 بإجراء 106 عملية تقييم مخاطرميدانية لشركات مرخصة. كما قمنا بمراجعة فصلية على الوضع المالي للشركات المرخصة مستخدمين قاعدة الكترونية. ساعدنا هذا العمل في تحديد الاتجهات لجميع الهيئات التنظيمية مقارنة بمجموعات مماثلة و هيئات فردية قد تحتاج إلى المتابعة والتصعيد. كما انهينا 16 تقييما لمدققين مسجلين، و24 تقييم لمزودو الخدمات المساعدة و 3 تقييمات مبدائية لوكالات تصنيف ائتمانية جديدة.

ويستخدم قسم الرقابة المراجعة حسب الموضوع ليحصل عل نظرة افقية لمسائل مختارة من جميع الشركات، الأمر الذي يدعم تحليلنا العمودي للشركات الفردية المذكورة أعلاه. خلال عام 2012 قمنا بإجراء مراجعة على آلية قبول العملاء من وجهة نظر الملاءمة ومكافحة غسل الأموال. ارسلت سلطة دبي للخدمات المالية رسالة في أكتوبر 2012 إلى جميع الشركات المرخصة تبلغهم فيها بالنتائج ، و ناقشت النتائج في جلسة تواصل. كما اننا قمنا خلال العام بإجراء مراجعات مصغرة، حيث قمنا بتحليل التغيرات في الإقتصاد العالمي على الهيئات المُنظمة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية وعلى العقوبات الجديدة المفروضة في ضوء الربيع العربي.

الكليات الرقابية والتعاون مع الهيئات التنظيمية الأخرى

كان التعاون ما بين المُنظم الأم والمُنظم المضيف على رأس اجندة أعمالنا، بالخصوص مع المؤسسات ذات التأثير العالي. 23 من أصل 28 مؤسسة مالية ذات أهمية في النظام موجودة في مركز دبي المالي العالمي. تستمر سلطة دبي للخدمات المالية بمشاركتها مع الكليات الرقابية، التي أصبحت مهمة نتيجة للأزمة المالية العالمية. لقد عملنا بنشاط لتحسين دور التعاون مع الهيئات التنظيمية الأخرى من خلال تبادل المعلومات. يتحقق تبادل المعلومات من خلال مذكرات التفاهم الثنائية و من خلال عضويتنا في مذكرات تفاهم متعددة الأطراف. ويتعاون قسم الرقابة أيضا مع الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك؛ البنك المركزي؛ وحدة مكافحة الحالات المشتبهة؛ هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع؛ و هيئة التأمين.

عقوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمم المتحدة

يطبق قانون العقوبات الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيره من القوانين الجزائية الإتحادية في الدولة في مركز دبي المالي العالمي، بما فيها القانون الإتحادي رقم 4 لسنة 2002 (تجريم غسل الأموال) والقانون الإتحادي رقم 1 لسنة 2004 (قانون مكافحة الإرهاب). وتعمل سلطة دبي للخدمات المالية بشكل فعال على نشر ثقافة الالتزام بمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب والعقوبات من قبل الهيئات المُنظمة في مركز دبي المالي العالمي. وتبقى عملية الاختيار الأولية من بين مقدمي الطلبات وعملية الرقابة المستمرة للامتثال لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب والعقوبات على رأس أجندة أعمال السلطة. تقوم سلطة دبي للخدمات المالية باختبار أنظمة وضوابط الكيانات المُنظمة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب مع التركيز بشكل خاص على إجراءات "اعرف عميلك" ورفع التقارير حول المعاملات المشبوهة. وقد تم رفع 52 تقرير من قبل الهيئات المُنظمة في عام 2012 مقارنة بـ 38 تقرير في عام 2011.

كجزء من نظام مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب والعقوبات، تستمر سلطة دبي للخدمات المالية بمراجعة مستوى الامتثال لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة. أجرت السلطة جلستين تواصل حول العقوبات بشكل خاص في عام 2012. قدم السيد ادم سزبين المدير العام في مكتب الخزانة الأمريكية لمُراقبة الأصول الأجنبية عرض في يناير 2012 للهيئات المُنظمة في مركز دبي المالي العالمي. وفي مارس 2012 قدمت السلطة جلسة تواصل، قدم فيها عروض كل من موظفي التحقيقات الخاصة، الصناعة و وحدة مكافحة الحالات المشتبهة. تلقى كل من العروض حضور جيد.

المسجلين المدققين

خلال عام 2012، استمرت السلطة برقابة المسجلين من خلال عمليات تقييم المخاطر. وقد وُسعت صلاحيات سلطة دبي للخدمات المالية التنظيمية خلال عام 2012 بتعديلات على قانون الأسواق الذي ينظر الآن في مدققين هيئات مدرجة للعامة خاضعة لنفس رقابة مدققين الشركات المرخصة ومؤسسات السوق المرخصة والصناديق المحلية.

وكالات التصنيف الائتماني

في ضوء الأزمة العالمية، وضعت المنظمة الدولية للأوراق المالية قيد جديد يضمن خضوع وكالات التصنيف الائتماني للرقابة والتنظيم المناسب. في سعيها للامتثال لمعايير المنظمة الدولية للأوراق المالية ، طبقت السلطة نظام يُنظم وكالات التصنيف الائتماني التي تعمل في أو من مركز دبي المالي العالمي. يتبع نظام سلطة دبي للخدمات المالية منهج مبني على أسس مبادىء معتمدة من المنظمة الدولية للأوراق المالية، وذلك بالرجوع إلى أنظمة الإتحاد الأوروبي 2009/1060 وتلك المعتمدة من هونغ كونغ وسينغافورة حيث يكون ذلك مناسبا.

قسم الأسواق

ركز قسم الأسواق على مجالات أربعة رئيسية: تتضمن تشغيل القائمة الرسمية للأوراق المالية؛ رقابة الأسواق في مركز دبي المالي العالمي؛ غرف المقاصة؛ تعريف وتنفيذ السياسات؛ وتعزيز العلاقات والتواصل مع أصحاب المصالح . يتضمن مركز دبي المالي العالمي مؤسستين سوق مرخصة؛ بورصة دبي للطاقة وناسداك دبي. احدى مؤسسات السوق المرخصة تقوم بتشغيل بورصة والأخرى تشغل بورصة وغرفة مقاصة.

القائمة الرسمية للأوراق المالية وقواعد الأسواق

شهد العام طرح قواعدجديدة للأسواق، تشمل قواعد إدراج جديدة توفر اطار عمل يمكن المُصدرين الجدد وإجراءات جديدة للموافقة على نشرة اكتتاب تمكن قسم الأسواق من إدارة المخاطر بفعالية أكبر. المحافظة على القائمة الرسمية للأوراق المالية تعزز من دور سلطة دبي للخدمات المالية التنظيمي.

مبادرات السياسة

وضع اللمسات الأخيرة من قبل هيئات واضعي المعايير التنظيمية الدولية في المنظمة الدولية للأوراق المالية على أعمال هامة، حدد بجزء كبير اجندة مبادرات السياسة في قسم الأسواق ودفع إلى تطوير سياسة سوق رأس المال في مجالين.

أولا تم الانتهاء من مراجعة نموذج مؤسسات السوق المرخصة من كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية. تأتي هذه المراجعة بقواعد البورصات، أنظمة تداول بديلة، غرف مقاصة، ايداع مركزي للأوراق المالية لتتسق مع المعايير الدولية. وتضع عناصر أساسية في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية من توصيات المنظمة الدولية للأوراق المالية للبنية التحتية للأسواق المالية بالإضافة إلى مبادىء المنظمة الدولية للأوراق المالية لأسواق مشتقات السلع. ثانيا، اعتمدت سلطة دبي للخدمات المالية ورقة سياسة لتطوير قوانين سلوك الأسواق.

أنشطة رقابية

يقوم قسم الأسواق بمراقبة الأسواق في مركز دبي المالي العالمي وذلك بالتنسيق مع مؤسسات السوق المرخصة. ومع ذلك تبقى مؤسسات السوق المرخصة هي الجهة المُراقبة على سلوك الأسواق. تبنى فريق قسم الأسواق دور رئيسي في التحقيق في تنبيهات صادرة عن اشارات ناشئة عن احالات من البورصات أو من ملاحظات مستقلة في عام 2012. أدى ذلك إلى احالات إلى قسم التنفيذ لمزيد من التحقيق.

تمت مراجعة على التغيرات في ترتيبات غرف المقاصة في بورصة دبي للطاقة. بالتنسيق مع هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع، قمنا بزيارات ميدانية إلى بعض أعضاء ناسداك دبي، وتم الإنتهاء من عملية تقييم للمخاطر وذلك لهدفين: 1) لفهم أسلوب رقابة الوسطاء المحليين، و2) لتقييم مدى جهود الامتثال من قبل الوسطاء وغرف المقاصة.

ومنح قسم الأسواق موافقة لبورصة دبي للطاقة وناسداك دبي بخصوص عدد من المنتجات المبتكرة، تحسين الفعالية والعملياتية وقبول أعضاء جدد من مناطق اختصاص خارج مركز دبي المالي العالمي.

رقابة المُصدرين

استمر قسم الأسواق بمراقبة افصاحات المُصدرين وتواصل معهم بنشاط لضمان صدور افصاحات مناسبة وملاءمة في الوقت المناسب. ان التوجه الدولي للبورصات و غر ف المقاصة في مركز دبي المالي العالمي يدل علي وجود هيئات لها أوراق مالية مدرجة من دول مختلفة تشمل، الولايات المتحدة الأمريكية، الكويت، جنوب أفريقيا، البحرين، الأردن، المملكة السعودية العربية، ماليزيا، المملكة المتحدة وألمانيا.

عالج قسم الأسواق طلبان جديدان لإدراج دين، إدارج سهم واحد، عدد من الاستفسارات حول ما قبل الطرح العام و عملية استحواذ واحدة. وتم الغاء إدراج 9 شركات من القائمة الرسمية للأوراق المالية من الأسواق الأولية والثانوية. وتم سداد 5 صكوك عند الاستحقاق.

وبقيت ظروف الأسواق فيما يتعلق بالطرح العام في حالة تحدي خلال العام، كما هو مبين في الأعداد المحدودة للأوراق المالية التي تسعى للإدراج.

العلاقات والتواصل مع أصحاب المصالح

واصل قسم الأسواق التزامه بالجهات المعنية بأسواق رأس المال في مركز دبي المالي العالمي في كل من القطاعين العام والخاص. وظف فريق قسم الأسواق مبادرات مختلفة استخدمت في هذا الصدد، بما في ذلك توفير الدعم التقني إلى مجموعات عمل من هيئات واضعي المعايير الدولية، شملت استضافة جلسات تواصل والمشاركة في تقديم عروض خارجية. غطت مشاركة القسم في المؤتمرات وجلسات الحوار في مجال الصناعة مواضيع مختلفة، بما فيها التسوية، الحفظ الأمين، حوكمة الشركات ومشتقات السلع.

وقام قسم الأسواق بالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي بإستضافة سلسلة المعرفة حول التحسينات التي اجريت على قوانين الأسواق في مركز دبي المالي العالمي، وتواصل مع المشاركين في السوق حول كيفية عمل هذا النظام الجديد.

عملية التعاون والتنسيق ما بين الهيئات التنظيمية تجذب تركيز متزايد في حين أن عمل أسواق رأس المال المحلية تتأثر بالأحداث الدولية بشكل غير مسبق. في هذا الصدد تم تطوير عدد من المبادرات. تحديدا التواصل بين سلطة دبي للخدمات المالية و الهيئات التنظيمية المحلية؛ هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، هذا التعاون عنصر هام من العمل الذى جرى و يستمر منذ تأسيس مركز دبي المالي العالمي.

كما قام القسم بتقديم مساهمة تقنية في لجنة المنظمة الدولية للأوراق المالية حول أسواق السلع الآجلة، مجموعة عمل المنظمة الدولية للأوراق المالية حول معايير مشتقات متداولة خارج البورصة لرفع تقارير النتائج و قوة المهام لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي لأسواق رأس المال في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

الهيئات والأعضاء المعترف بهم

يبقى نظام الاعتراف في سلطة دبي للخدمات المالية عنصر هام جدا للاطار التنظيمي وهيكل الأسواق في مركز دبي المالي العالمي. يتيح للوسطاء و أعضاء المقاصة التواصل عن بعد مع واحدة من مؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي، مع الحفاظ على الضوابط التنظيمية وضوابط القبول والمعاملات في مؤسسات السوق المرخصة.

خلال عام 2012، انهى القسم مراجعة نموذج الاعتراف لتعديل وتبسيط القوانين والقواعد المتعلقة بالاعتراف ببورصات و غرف مقاصة وأعضاء سوق مرخصة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

قام قسم الأسواق بالاعتراف بطلبين مقدمين من شركات تسعى للحصول على عضوية في بورصة دبي للطاقة. وشهد القسم أيضا سحب الاعتراف من بعض الأعضاء في ناسداك دبي و بورصة دبي للطاقة. وفي نهاية عام 2012، وصل عدد أعضاء ناسداك دبي إلى 30 عضو، و 59 عضو في بورصة دبي للطاقة.

التنفيذ

توسيع نطاق التنفيذ

توسعت مسؤوليات قسم التنفيذ في فبراير 2012 عندما قبلت بتفويض مهام مسجل الشركات في مركز دبي للخدمات المالية، وذلك لإدارة تلك الجوانب من قانون الشركات والتشريعات الأخرى التي تطلبت فحص دقيق للتحسينات التنظيمية. سمح التفويض لسلطة دبي للخدمات المالية لإجراء تحقيقات في خروقات قانون الشركات، قانون الشراكة المحدودة، قانون ذات المسؤولية المحدودة وقانون الشراكة العام.

تم هذا التفويض لرفع مهارات سلطة دبي للخدمات المالية في التحقيق و خبراتها وفعاليتها في قدراتها التنفيذية. وبعد فترة وجيزة من قبول التفويض، بدأت سلطة دبي للخدمات المالية التحقيق في قضية يدعى فيها خروقات لقانون الشركات. قام قسم التنفيذ بالتعاون مع قسم الرقابة بمراجعة حسب الموضوع حول ترتيبات حوكمة الشركات في شركات مرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.

تأييد النهج الوقائي

استمرالتعاون الراسخ بين أقسام التنفيذ والرقابة والأسواق بانتاج تنظيم أكثر كفاءة وفعالية للخدمات المالية والأسواق في مركز دبي المالي العالمي في عام 2012. تأكد تجربة سلطة دبي للخدمات المالية أن التدخل المبكر بالتعاون مع قسم الرقابة، عموما ما ينتج عنه قرارات تنظيمية أسرع ونتائج تنظيمية ذات تكلفة فعالة أكثر على غرار نتائج التحقيقات المكلفة والمطولة.

يؤدي التدخل المبكر إلى سلوك تصحيحي وانخفاضا في عدد القضايا المحالة للتحقيق. بدأت سلطة دبي للخدمات المالية بالتحقيق في 8 قضايا في عام 2012، بمقارنة بسبع قضايا في عام 2011.

ما بعد التحقيق

أجرى قسم التنفيذ في عام 2012 مراجعة على عملية التحقيق في هيئات تنظيمية أخرى. كان الهدف من هذه المراجعة تحديد سبل لتحسين فعالية عملية التحقيق في سلطة دبي للخدمات المالية. اعتبرت المراجعة ناجحة، حيث حددت أجندة للاصلاح التنظيمي والتحسين الإجرائي.

التحقيقات

أجرت سلطة دبي للخدمات المالية 13 تحقيقا خلال عام 2012، شملت قضيتان من عام 2010 و ثلاث قضايا من عام 2011.

شملت التحقيقات التي تمت مباشرتها في عام 2012 مجموعة من التصرفات وهي:

- تضليل و عرقلة سلطة دبي للخدمات المالية؛
- تداول في أسهم مدرجة في ناسداك دبي في حين امتلاك معلومات غير مفصح عنها؛
- اذ كان دور الشركة المرخصة في ترويج صندوق استثمار يخرق قواعد في النموذج العام من كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية؛

- اذ قام احد الشركات والأفراد المرخصين خلال عملية التحري عن العملاء بخرق قواعد نموذج سلوك الأعمال من كتيب سلطة دبي للخدمات المالية؛
- اذ قدم مدير الحساب معلومات مزورة عن الحسابات للعملاء؛
- خروقات في قانون الشركات (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لعام 2009) وفقا لتفويض مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي.

نتائج التنفيذ

كانت هناك 3 نتائج للتنفيذ خلال العام التي أدت إلى فرض عقوبات. تفاصيل العقوبات موجودة على الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية تحت السجل العام الإجراءات التنظيمية.

إدارة الشكاوى

ترد دعاوى سوء السلوك من مصادر عديدة، بما في ذلك عامة الجمهور. وتعتبر مصدرا هاما للمعلومات في سلطة دبي للخدمات المالية. تشجع سلطة دبي للخدمات المالية الجمهور على تقديم الشكاوى عند اعتقادهم أنه تم مخالفة قوانين وقواعد تديرها سلطة دبي للخدمات المالية.

كما تعزز إدارة الشكاوى ثقة المستثمر حيث تقدم له منصة لمعالجة الشكاوى ومراقبة عمليات الاحتيال على العملاء.

تلقت سلطة دبي للخدمات المالية 94 شكوى خلال العام. تتعلق نسبةهامة من الشكاوى بإجراء حدث خارج نطاق اختصاص سلطة دبي للخدمات المالية. في مثل هذه الحالات، يتم توجيه الشكاوى إلى المنظم المناسب.

التعاون الدولي

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية عملها بالتنسيق مع، وتقديم المساعدة للهيئات التنظيمية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تبادلت سلطة دبي للخدمات المالية المعلومات مع الهيئات التالية في عام 2012:

- لجنة تداول العقود الآجلة للسلع في الولايات المتحدة؛
- البنك الاحتياطي في الهند؛
- مجلس الأوراق المالية والبورصات في الهند؛
- لجنة الأوراق المالية والاستثمار الأسترالية؛
- لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة؛
- لجنة الخدمات المالية في موريشيوس؛
- سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة؛
- سلطة رقابة الأسواق المالية في سويسرا؛
- هيئة السوق المالية في النمسا؛
- دائرة الخدمات المالية في نيويورك؛

- سلطة النقد في سنغافورة؛
- هيئة الأسواق المالية في هولندا؛
- هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع؛
- البنك المركزي الارلندي؛
- المصرف المركزي في الإمارات العربية المتحدة؛
- شرطة دبي.

حماية المستهلك

يستمر استهداف المستهلكين المطمئنين وغير معقدين من قبل تجار عديمي الضمير عبر ترويج مخططات احتيالية يطلب فيها دفع مسبق للرسوم. يعتبر قسم التنفيذ توعية وتعليم المستهلك حول خصائص ومخاطر هذه المخططات في غاية الأهمية. نشرت سلطة دبي للخدمات المالية 9 تنبيهات للمستهلك على موقعها الالكتروني وتواصلت مع الجمهور من خلال البرامج الاذاعية و وسائل الاعلام المطبوعة ومن خلال نشرات الكترونية عبر الانترنت والتواصل الاجتماعي.

التواصل

استمر فريق قسم التنفيذ بالمساهمة في تطوير اطار العمل التنظيمي المحلي والدولي، وذلك من خلال مساهمتهم في أنشطة التواصل في عام 2012 . خلال العام، ساهم الفريق في 7 برامج دولية، 4 برامج إقليمية، و8 برامج محلية.

مكتب المستشار العام

استمرمكتب المستشار العام بتقديم مشورة ذات جودة عالية إلى مجلس الإدارة ولجانه والتنفيذيين في السلطة، وذلك حول حوكمة الشركات،الالتزامات القانونية، رفع التقارير، الإجراءات الإدارية والمخاطر التي قد تواجه سلطة دبي للخدمات المالية. قام مكتب المستشار العام بمراجعة كاملة على قوانين القيم والأخلاقيات واستمر بتثقيف الموظفين حول التزام السلطة بمعايير عالية لأخلاقيات ونزاهة السلوك. واصل المكتب مراجعاته المستمرة على السياسات و الإجراءات والتشريعات. كما تقلد المستشار العام منصب عميد برنامج قادة الغد التنظيميون، وهو برنامج السلطة التدريبي لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. خارجيا عمل المكتب مع سلطة مركز دبي المالي العالمي ومحاكم دبي ومسؤولين إماراتيين بخصوص مسائل تشريعية وسياسات عامة التي تؤثر في علاقات و دور سلطة دبي للخدمات المالية كمُنظم مستقل في المركز.

العلاقات الدولية

التعاون التنظيمي

أهم جانب في العلاقات الدولية هو الإدارة والقدرة على التعاون مع المُنظمين والمراقبين الأخرين. يتيح القانون التنظيمي في مركز دبي المالي العالمي لسلطة دبي للخدمات المالية أن تحصل على معلومات نيابة عن مُنظمين أخرين أو وكالات تنفيذ أخرى. كما تسهل عملية تبادل المعلومات من خلال مذكرات التفاهم الثنائية ومذكرات التفاهم متعددة الأطراف تكون السلطة طرف فيها. قسم العلاقات الدولية مسؤول عن ابرام مذكرات التفاهم، حتى هذا التاريخ ابرمت السلطة 58 مذكرة تفاهم ثنائية و أربع مذكرات تفاهم متعددة الأطراف. في عام 2012، وسعت السلطة علاقات التعاون التنظيمي من خلال ابرام مذكرات تفاهم مع نظرائها المشرفين في الولايات المتحدة واليبان والصين، بالإضافة إلى اتفاقية مع أفريقيا و الشرق الأوسط.

في يناير، وقعت سلطة دبي للخدمات المالية مع مجلس رقابة حسابات الشركات العامة، الوكالة الرقابية الأمريكية الإتحادية المسؤولة عن التدقيق على الشركات العامة.

كما وقعت السلطة مذكرة التفاهم الثانية مع لجنة تنظيم البنوك الصينية، داعمة بها مذكرة التفاهم الموقعة في سبتمبر 2007. تأتي هذه مذكرة التفاهم الداعمة استجابة لمبادىء بازل التوجيهية لتحسين التعاون عبر الحدود المتعلقة بإدارة الأزمات.

في نوفمبر،تم توقيع بروتوكول مع وزارة الإقتصاد، التجارة والصناعة، وزارة الزراعة، الغابات والأسماك و الوزارات اليبانية المسؤولة عن رقابة مشتقات السلع.

أحد الآليات الأخيرة للتعاون في مجالات الصيرفة والتأمين، هي الكليات الرقابية. حيث قبلت السلطة خلال العام دعوات من عدد من مُنظمين للمشاركة في كليات رقابية في شركات مرخصة لها فروع في المركز. تشارك السطة حاليا في 8 كليات رقابية.

خلال العام قامت السلطة بالاستجابة إلى 28 طلب لمعلومات تنظيمية ومساعدة من مُنظمين. وخلال نفس الفترة قامت السلطة بتقديم 72 تطلب فيه معلومات من نظرائها من المُنظمين.

العلاقات الإقليمية

بقي التعاون والتفاعل مع نظراء سلطة دبي للخدمات المالية من المُنظمين من أولوليات السلطة خلال عام 2012. استمرت السلطة بالاجتماع مع كل من هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع، المصرف المركز في الإمارات العربية المتحدة لمناقشة الأمور المشتركة. وعلى المستوى العملياتي كان هنالك اجتماعات مستمرة بين الهيئات التنظيمية الثلاث و هيئة التأمين. كما شاركت السلطة في اجتماعات لجنة مكافحة غسل الأموال المحلية وابقت على عضويتها في الإتحاد العربي لهيئات الأوراق المالية.

تباع لزيارة رئيس سلطة أسواق رأس المال في عمان إلى مركز دبي المالي العالمي، أرسلت سلطة أسواق رأس المال في عمان عدد من المُنظمين العُمانين اليافعين للمشاركة في اليوم المفتوح لبرنامج قادة الغد التنظيميون.

خلال العام، شاركت سلطة دبي للخدمات المالية بنشاط في عمل المنتدى المحلي، اللجنة االإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط في المنظمة الدولية للأوراق المالية، بحضور اجتماعات في مومباسا في فبراير و في بكين في مايو. في الاجتماع الأخير اللجنة الدولية للأوراق المالية واللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط ، قام ستة من أعضائها بتوقيع مذكرة تفاهم إقليمية صاغتها سلطة دبي للخدمات المالية لتعزيز التعاون بين الأعضاء 19 للجنة ولتعكس مبادرات التعاون.

المشاركة في وضع المعايير

على مدى العامين الماضيين قامت هيئات واضعي المعايير الثلاث بمراجعة مبادئها ونهجها، (أي ما هي الإجراءات المتبعة في تنفيذ تلك المبادىء وقياسها) .للإبقاء على دورها في تشكيل المعايير الدولية، شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في أعمال وأهداف لجنة بازل للإشراف المصرفي،المنظمة الدولية للأوراق المالية و الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين. في عام 2012، قدمت السلطة ملاحظات على 10 أوراق استشارية تم نشرها من قبل واضعي المعايير خلال العام.

منذ انتهاء مراجعة المبادىء الجوهرية للجنة بازل في سبتمبر، عدلت سلطة دبي للخدمات المالية نظامها التحوطي لضمان الامتثال للمبادىء المراجعة. وأيضا في سبتمبر، عُين المدير التنفيذي لقسم الرقابة رئيس مشارك في مجموعة بازل للاستشارات، حيث يجلس كمراقب في لجنة بازل.

في قطاع الأوراق المالية ومع اعادة هيكلة المنظمة الدولية للأوراق المالية واللجان المختصة، التي عموما ما تكون محدودة لأعضاء اللجنة التقنية، تم توسيعها لتشمل 30 منطقة اختصاص. نتيجة لذلك تشارك السلطة الآن في ثلاث لجان. المدير التنفيذي لقسم السياسات والخدمات القانونية يشارك بصفته نائب الرئيس، كما يمثل السلطة رئيس قسم التنفيذ في لجنة التنفيذ وتبادل المعلومات (اللجنة 4). و المدير المسؤول لقسم العلاقات الدولية عضو في لجنة التقييم، المدير التنفيذي لقسم الأسواق عضو في لجنة أسواق السلع الآجلة (اللجنة 7). كما يمثل السلطة المدير التنفيذي لقسم الأسواق في مجموعة عمل المنظمة الدولية للأوراق المالية حول المشتقات التي تتم خارج البورصة، وقوة مهام أسواق رأس المال.

وفي قطاع التأمين، بالإضافة إلى تمثيل الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية في اللجنة التقنية، تشارك السلطة في ثلاث لجان فرعية وهي، اللجنة الفرعية للحوكمة والامتثال (برئاسة مدير مسؤول في قسم السياسات والخدمات القانونية) ، واللجنة الفرعية للتعاون الرقابي و اللجنة الرقابية لمراقبة مجموعة التأمين. المدير المسؤول لقسم العلاقات الدولية عضو في مجموعة العمل التي تقيم طلبات الحصول على عضوية في مذكرات التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمُراقبي التأمين.

شهد انضمام سلطة دبي للخدمات المالية إلى اللجنة التقنية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية على التزام السلطة بتطوير معايير التويل الإسلامي. وشاركت السلطة أيضا في العمل على معايير ملاءة رأس المال المكلفة بصياغة مبادىء معايير التنفيذ لبازل 3. وساهمت السلطة أيضا في أعمال حول إدارة مخاطر التكافل وانتهت ونشرت تقارير عن معايير اثنين – حول إدارة السيولة واختبارات الضغط.

قسم الخدمات المؤسساتية و العمليات

الدائرة المالية

خلال عام 2012، تم إجراء مراجعة على دليل السياسات المحاسبية، مصفوفة السلطة والإجراءات المالية وتم تحديث نُظم حسابات السلطة ودفع الرواتب. ساعدت هذه المراجعة في تحسين فعالية العمليات في الدائرة، حيث أدى إلى انخفاض في وقت المعاملات وتأسيس ضوابط داخلية أشد. في عام 2012، ضبطت السلطة مصاريفها ضمن الميزانية.

دائرة تقنية المعلومات

استمرت دائرة تقنية المعلومات بتحسين آمن وصلابة كافة الأنظمة الداخلية والخارجية. تم إجراء اختبارات مكثفة على اختراق الشبكة الخارجية من قبل طرف مستقل ومن خلال الاختبار والمراقبة الداخلية للسلطة.

في عام 2012، تم تنفيذ وتقديم 20 مشروع متفاوت الحجم والتعقيد بنجاح، وذلك لضمان اتساق التقنية مع المتطلبات العملياتية للأقسام المختلفة.

دائرة المشاريع و إدارة المخاطر

استمرت حاجة مختلف الأقسام في السلطة على المدار العام إلى خدمات إدارة المشاريع. قدمت الدائرة خدمات إدارة المشاريع لمراجعة كتاب المصادر التحوطي، نموذج مكافحة غسل الأموال، تخطيط و تنفيذ غرفة التحقيق لقسم التنفيذ. بالإضافة إلى دعم عدد من الفعاليات الدولية المستضافة من قبل السلطة، عاكسة بذلك التزامها في ضمان الفعالية والجودة في الخدمات المقدمة.

تم إجراء عدد من المراجعات الداخلية لاعداد تقرير عن فعالية العمليات والامتثال للإجراءات والضوابط، في حين يستمر دعم تصميم وتحسين إجراءات الأعمال.

الإتصال المؤسسي

استمرت الإدارة و المشاركة الاعلامية كونها على رأس أولويات الدائرة في ضوء عددا من التغيرات في نتائج التشريعات التنفيذية. العلاقات الوطيدة مع الاعلام في المنطقة تساعد سلطة دبي للخدمات المالية في ضمان قدرتها على اصدار أخبار ومعلومات دقيقة في الوقت المناسب إلى العامة والبيئة المُنظمة.

خلال العام، اصدرت الدائرة اشعار واحد للعامة، 32 خبر صحفي،14 تنبيه للمستهلك، 4 اشعارات تعديلات تشريعية،5 اشعارات للتشاور، و 6 خطابات إلى كبار التنفيذين.

قسم الموارد البشرية

الانجاز في خطة التعلم والتطوير كانت المساهمة الرئيسية لفريق الموارد البشرية للنجاح في تحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية الا وهو هدف الجودة. ولهذا الغرض قام القسم باستثمارات هامة في عام 2012 وانجز مبادرات هامة.

في عام 2012، شارك الموظفين في سلطة دبي للخدمات المالية بمعدل 7 ايام عمل في التدريب والتطور المهني. ثلثين من هذه النشاطات كانت متصلة مباشرة بالمهارات التنظيمية.

ظلت نسبة الموظفين المغادرين منخفضة بنسبة 5.43%، مع زيادة بسيطة في نسبة المغادرين من الكادر التنظيمي إلى 8.45% وانخفاض في نسبة المغادرين من الموظفين غير التنظيميين إلى 1.72%. تتأثر احتياجات استقطاب الموظفين ايجابيا بالنسبة المنخفضة لمغادرة الموظفين. و تم توظيف 5 موظفين جدد من جنسيات مختلفة في عام 2012.

في السنوات الأخيرة تم تخصيص عدد الموظفين للقوى العاملة الإمارتية، حيث كان أكثر من نصف التوظيف التنظيمي من الإماراتيين خلال الثلاث الأعوام الماضية، معظمهم شاركوا في برنامج قادة الغد التنظيميون. أدى هذا الأمر إلى أن يشكل المواطنين أكبر مجموعة بين الموظفين التنظيميين، مجموعة تتضمن موظفين من أقسام الرقابة والتنفيذ والسياسات والخدمات القانونية.

المقارنة في القوى العاملة لدى السلطة الآن مع الفترة قبل البدء في برنامج قادة الغد التنظيميون في عام 2005، يبين بوضوح هذا التطور الهام. انظر الرسم 1 و2.

الرسم 1 - القوى العاملة التنظيمية في عام 2005

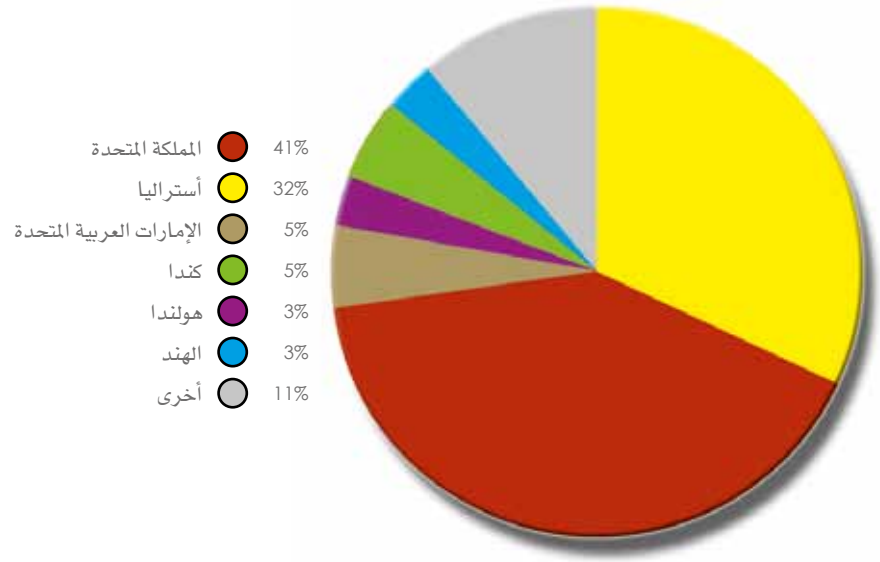

الرسم 2 - القوى العاملة التنظيمية في عام 2005

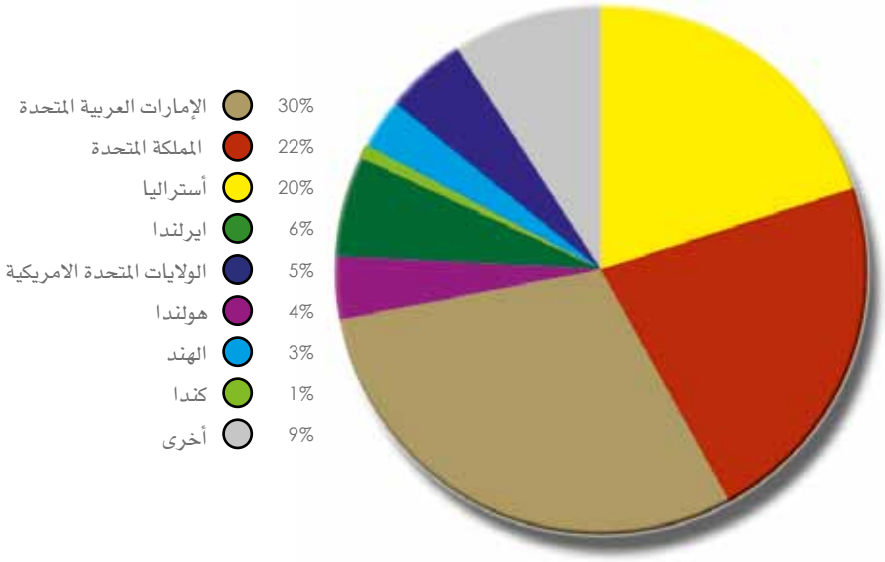

كان عام 2012 عاما هام للتركيز الداخلي لفريق قسم الموراد البشرية. حيث تم إجراء مراجعة خارجية على القسم من قبل ديلويت. قام القسم بتحديث نظام المعلومات وقام بطرح آليات الكترونية لتقييم الأداء واحتياجات التعلم والتي سيتم اطلاقها في عام 2013. كما قام أيضا بمقارنة السياسات والممارسات مع عدد من أصحاب العمل في دبي.

الإحصاءات الرئيسية لعام 2012

السلطة في عمل دؤوب 2012

• الشركات المرخصة	42
• المؤسسات الإسلامية	1
• الأفراد المرخصون	418
• مزودو الخدمات المساعدة المسجلون	4
• مدققو الحسابات المسجلون	2

السياسات والخدمات القانونية 2012

• أوراق الاستشارات (السياسة والقوانين والقواعد) المنشورة	6
• القوانين الصادرة	3
• آليات وضع القواعد التي تم إعدادها	30
• التنازلات والتعديلات الممنوحة	58

الرقابة 2012

• عمليات تقييم المخاطر للشركات المرخصة	105
• عمليات تقييم المخاطر لمزودي الخدمات المساعدة	23
• عمليات تقييم المخاطر للمدققين المسجلين	28
• التغييرات في نطاق التراخيص	16
• إجمالي عدد الطلبات المستلمة	59
• معدل الايام لمعالجة طلب مقدم في 2012	113

الأسواق 2012

• الهيئات الملزمة بتقديم تقارير	22
• طلبات الاستحواذ التي تم الاطلاع عليها	1
• طرح عام	2
• استفسارات عامة	21
• طلبات الأعضاء المعترف بهم التي تمت الموافقة عليها	2
• طلبات الهيئات المعترف بها التي تمت الموافقة عليها	1
• إشعارات الإفصاح المتعلقة بالهيئات المدرجة	964

التنفيذ 2012

• إدارة الشكاوى	
• التي تم استلامها	111
• التي تم تقييمها	108
• احالات من قسم الرقابة / الأسواق / مسجل الشركات	16
• التحريات التي تمت مباشرتها	
• تمت مباشرتها	10
• تم انهائها	9
• نتائج التنفيذ	7
• طلبات المساعدات الدولية	
• الصادرة	20
• المستلمة	14
• تنبيهات المستهلك	14

العلاقات الدولية 2012

• إجمالي مذكرات التفاهم التي تم توقيعها	62
• إجمالي مذكرات التفاهم الثنائية التي تم توقيعها	58
• إجمالي مذكرات التفاهم متعددة الأطراف التي تم توقيعها	4
• مذكرات التفاهم الثنائية التي تم توقيعها في عام 2012	3
• مذكرات التفاهم متعددة الأطراف التي تم توقيعها في عام 2012	1
• الطلبات التنظيمية للمعلومات والمساعدة	28
• الوفود الأجنبية الزائرة التي تم استقبالها	17

الملاحق

الملحق 1

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

تقرير مدقق الحسابات المستقل	67
الميزانية العمومية	68
بيان الأداء المالي	69
بيان التغيرات في حقوق الملكية	70
بيان التدفقات النقدية	71
إيضاحات حول البيانات المالية	72 إلى 79

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة/أعضاء مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لسُلطة دبي للخدمات المالية ("سُلطة دبي للخدمات المالية") والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2012 وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

تُعد الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحات (72 إلى 74) من البيانات المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لكي تتمكن من إعداد بياناتٍ مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى تأكيدٍ معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خاليةً من أية أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تستند هذه الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المُعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكلٍ عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ مناسبٍ للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الرأي

برأينا، لقد تم إعداد البيانات المالية المرفقة من كافة النواحي الجوهرية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحات (72 إلى 74) من البيانات المالية.

برايس ووترهاوس كوبرز

دبي، الإمارات العربية المتحدة

12 فبراير 2013.

الميزانية العمومية

	إيضاح	31 ديسمبر 2012 ألف درهم	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي
الموجودات					
موجودات غير متداولة					
ممتلكات ومعدات	3	3,414	930	3,122	851
موجودات غير ملموسة	4	2,872	784	3,096	844
		6,286	1,714	6,218	1,695
موجودات متداولة					
دفعات مقدمة وذمم مدينة	5	12,375	3,373	11,903	3,243
أرصدة نقدية ومصرفية	6	55,192	15,040	60,139	16,388
		67,567	18,413	72,042	19,631
مجموع الموجودات		73,853	20,127	78,260	21,326
حقوق الملكية					
رأسمال مُساهَم به واحتياطيات					
رأسمال مُساهَم به		5,755	1,570	5,755	1,570
احتياطي قانوني	5.2	38,118	10,388	27,469	7,485
احتياطي مطالبات قضائية	9,6.2	1,009	274	-	-
مجموع حقوق الملكية		44,882	12,232	33,224	9,055
المطلوبات					
مطلوبات غير متداولة					
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	7	-	-	14,683	4,001
مطلوبات متداولة					
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	3.2	23,921	6,518	23,993	6,538
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	8	5,050	1,377	6,360	1,732
		28,971	7,895	30,353	8,270
مجموع المطلوبات		28,971	7,895	45,036	12,271
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		73,853	20,127	78,260	21,326

تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 12 فبراير 2013.

.....

بالنيابة عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

بيان الأداء المالي

		السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
		2012		2011	
	إيضاح	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
اعتمادات من الحكومة	4.2	117,440	32,000	117,440	32,000
إيرادات رسوم	3.2	35,958	9,798	32,224	8,780
إيرادات أخرى	10	2,505	682	735	200
مجموع الإيرادات		155,903	42,480	150,399	40,980
مصاريف عمومية وإدارية	11	(129,973)	(35,412)	(123,700)	(33,700)
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة	13	(13,175)	(3,592)	(13,541)	(3,689)
مصاريف الهيئة القانونية للأسواق المالية ولجنة الطعون التنظيمية		(1,097)	(299)	(1,083)	(295)
مجموع المصاريف		(144,245)	(39,303)	(138,324)	(37,684)
فائض السنة		11,658	3,177	12,075	3,296

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأسمال مُساهَم به		احتياطي قانوني		احتياطي مطالبات قضائية		فائض متراكم		المجموع	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2011	32,180	8,770	-	-	-	-	27,816	7,574	59,996	16,344
المُحوّل إلى الحكومة (إيضاح 15)	(26,425)	(7,200)	-	-	-	-	(12,422)	(3,385)	(38,847)	(10,585)
فائض السنة	-	-	-	-	-	-	12,075	3,296	12,075	3,296
المُحوّل إلى احتياطي قانوني (إيضاح 5.2)	-	-	27,469	7,485	-	-	(27,469)	(7,485)	-	-
في 31 ديسمبر 2011	5,755	1,570	27,469	7,485	-	-	-	-	33,224	9,055
فائض السنة	-	-	-	-	-	-	11,658	3,177	11,658	3,177
المُحوّل إلى احتياطي مطالبات قضائية (إيضاح 2.6,9)	-	-	-	-	1,009	274	(1,009)	(274)	-	-
المُحوّل إلى احتياطي قانوني (إيضاح 5.2)	-	-	10,649	2,903	-	-	(10,649)	(2,903)	-	-
في 31 ديسمبر 2012	5,755	1,570	38,118	10,388	1,009	274	-	-	44,882	12,232

بيان التدفقات النقدية

	إيضاح	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 ألف درهم	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي
أنشطة العمليات					
فائض السنة		11,658	3,177	12,075	3,296
تعديلات بسبب البنود التالية:					
الاستهلاك	3	1,637	446	2,168	589
الإطفاء	4	1,795	489	1,552	423
(ربح) / خسارة من استبعاد / حذف ممتلكات ومعدات		(59)	(16)	3	1
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	7	4,938	1,346	4,294	1,170
إيرادات فائدة		(299)	(82)	(715)	(195)
التدفقات النقدية للعمليات قبل مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين والمبلغ مستحق الدفع إلى حكومة دبي والحركات في رأس المال العامل		19,670	5,360	19,377	5,284
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين المنتهية فترة عملهم	7	(1,907)	(520)	(1,269)	(346)
دفعات متعلقة بمكافآت نهاية الخدمة لصالح الموظفين الحاليين	7	(17,714)	(4,827)	-	-
مبلغ مدفوع إلى حكومة دبي من غرامات مُحصّلة		(910)	(248)	(612)	(167)
التغيرات في رأس المال العامل:					
دفعات مقدمة وذمم مدينة، صافية من الفوائد المدينة		(505)	(139)	(778)	(211)
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً		(72)	(20)	(1,039)	(283)
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى، صافية من المبلغ مستحق الدفع إلى حكومة دبي	8	(400)	(107)	1,021	276
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج عن أنشطة العمليات		(1,838)	(501)	16,700	4,553
أنشطة الاستثمار					
شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	4,3	(3,502)	(955)	(4,201)	(1,146)
عوائد من بيع ممتلكات ومعدات		61	17	-	-
نقص / (زيادة) في أرصدة مُحتفظ بها في حسابات مصرفية خاصة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين	6	14,683	4,001	(2,708)	(738)
زيادة في حسابات الودائع الثابتة بفترات استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر	6	(5,600)	(1,526)	-	-
فائدة مقبوضة		332	91	841	229
صافي النقد الناتج عن / (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		5,974	1,628	(6,068)	(1,655)
أنشطة التمويل					
المُحوّل إلى الحكومة	15	-	-	(38,847)	(10,585)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		4,136	1,127	(28,215)	(7,687)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	6	45,456	12,387	73,671	20,074
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	6	49,592	13,514	45,456	12,387

1 الوضع القانوني والأنشطة

تأسست سُلطة دبي للخدمات المالية ("سُلطة دبي للخدمات المالية" أو "السُلطة") بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 كسُلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي المالي العالمي"). ووفقاً لقانون دبي رقم (9) لسنة 2004، فإن سُلطة دبي للخدمات المالية يتم تمويلها بشكل مستقل من قبل حكومة دبي وسيستمر تمويلها بما يُمكّنها من ممارسة صلاحياتها وأداء اختصاصاتها.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية هي على النحو المبين أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكلٍ ثابتٍ على كافة السنوات المعروضة ما لم يُذكرُ خلافاً لذلك.

1.2 أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

2.2 تحويل العملات الأجنبية

إن العملة الوظيفية لسُلطة دبي للخدمات المالية، بوصفها العملة التي تتم بها أغلب المعاملات، هي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يتم تحويل المعاملات الناشئة خلال السنة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. إن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المُقيّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة يتم احتسابها في بيان الأداء المالي.

ولأغراض العرض فقط، فقد تم تحويل هذه البيانات المالية أيضاً إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ 1 دولار أمريكي = 3.67 درهم إماراتي.

3.2 إيرادات رسوم

يتم احتساب رسوم الطلبات كإيرادات عند إصدار الفاتورة. يتم احتساب الرسوم السنوية كإيرادات على امتداد الفترة المتعلقة بها. وتتم معاملة إيرادات الرسوم المقبوضة بخصوص السنة التالية كإيرادات رسوم مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة.

4.2 مبالغ مقبوضة من ومُحوّلة إلى الحكومة

إن المبالغ المقبوضة من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية المدرجة في الميزانية التقديرية للسنة يتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي كاعتمادات من الحكومة.

تتم معاملة المبالغ المقبوضة من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية المدرجة في الميزانية التقديرية للسنة التالية كمبالغ مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة ويتم تضمينها في البيانات المالية للسنة التالية.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

4.2 مبالغ مقبوضة من ومُحوّلة إلى الحكومة (تابع)

أما المبالغ المُحوّلة إلى الحكومة فيتم الاعتراف بها كاعتماد من الفائض المتراكم في السنة أو كتخفيض في رأس المال المُساهَم به، حسب الاقتضاء، في السنة التي يتم فيها الموافقة على الاعتماد من قبل مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية.

5.2 احتياطي قانوني

لقد تم تحديد الاحتياطي القانوني للوفاء بالمتطلبات الطارئة الناجمة عن اضطلاع سُلطة دبي للخدمات المالية بمسؤولياتها التنظيمية. وبحسب رأي أعضاء مجلس الإدارة فإن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع وأن المبالغ المخصصة له تخضع لتقدير أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء عمليات التحويل من الاحتياطي القانوني إلى الفائض المتراكم للوفاء بالمتطلبات الطارئة في السنة التي تنشأ فيها.

6.2 غرامات وتكاليف تقاضي مستردة واحتياطي مطالبات قضائية

اعتباراً من 1 يناير 2012، فإن الغرامات المفروضة من قبل سُلطة دبي للخدمات المالية فيما يتصل بحالات انتهاك اللوائح في مركز دبي المالي العالمي وكذلك تكاليف التقاضي المستردة يتم احتسابها على أساس الاستحقاق. يتم إدراج إيرادات الغرامات وتكاليف التقاضي المستردة في بيان الأداء المالي وتحويلها إلى الفائض أو العجز المتراكم. غير أنه نظراً لأن هذه الإيرادات لا تُعتبر أنها قد تم تحصيلها خلال سياق العمل الاعتيادي، فيتم تخصيصها، صافية من تكاليف التقاضي، إلى احتياطي مطالبات قضائية (إيضاح 9).

يرى أعضاء مجلس الإدارة أن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن عمليات التحويل من هذا الاحتياطي إلى الفائض أو العجز المتراكم يتم إجرائها لمطابقة تكاليف التقاضي غير المتوقعة، التي لا تشملها الغرامات وتكاليف التقاضي المستردة، خلال السنة التي تنشأ فيها.

قبل 1 يناير 2012، لم يتم اعتبار الغرامات المفروضة والمُحصّلة من قبل سطلة دبي للخدمات المالية فيما يتصل بحالات خرق اللوائح والنظم في مركز دبي المالي العالمي كإيرادات مكتسبة خلال سياق العمل الاعتيادي لسُلطة دبي للخدمات المالية وتم تحويلها مباشرة إلى الحكومة.

7.2 منافع الموظفين

يتم رصد مخصص بالالتزام المقدر لمستحقات الموظفين بخصوص تكاليف الإجازات السنوية لقاء الخدمات المقدمة من قبل الموظفين المستحقين لها حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج هذا المخصص ضمن المستحقات المتعلقة بالموظفين تحت بند دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى.

يتم رصد مخصص أيضاً بكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل – قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (4) لسنة 2005، عن فترات خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية. حتى 31 ديسمبر 2011، كان هذا المخصص مُدرجاً تحت بند مطلوبات غير متداولة وكان يتم تمويله بالكامل من خلال مبالغ مقتطعة يتم الاحتفاظ بها في حساب مصرفي منفصل (إيضاح 6). وعقب إنشاء صندوق رعاية المتقاعدين لدى سُلطة دبي للخدمات المالية ("الصندوق") خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، فإنه يتم تحويل مبلغ مُعادل لقيمة المخصص إلى الصندوق (إيضاح 7). يتم إجراء توزيعات مكافآت نهاية الخدمة على الموظفين المستحقين بواسطة القائم على الصندوق وفقاً لتوجيهات سُلطة دبي للخدمات المالية.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

7.2 منافع الموظفين (تابع)

إن مساهمات التقاعد المتعلقة بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لنظام مساهماتٍ مُحدد يتم احتسابها كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

8.2 ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم. يتم حساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت بمعدلات تُحتسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة على النحو التالي:

	سنوات
تحسينات على عقار مستأجر	5
تركيبات وتجهيزات	3
معدات مكتبية	3
أجهزة حاسوب	3
مركبات	3

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز والتي تشمل الموجودات الملموسة وغير الملموسة بالتكلفة، ويتم تحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عند دخولها حيز الاستخدام.

يتم تحديد أرباح وخسائر استبعاد الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة عوائد المبيعات مع القيم الدفترية للموجودات المستبعدة ويتم أخذها في الاعتبار عند تحديد فائض/عجز السنة. يتم إدراج مصاريف عمليات التصليح والتجديد في بيان الأداء المالي عند تكبدها.

9.2 موجودات غير ملموسة

يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم ويتم إطفاؤها على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة التي تبلغ 3 سنوات.

10.2 رسوم وغرامات وتكاليف تقاضي مدينة

يتم إدراج الرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة بالقيمة المتوقعة المكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص مُحدد للرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة المعتبرة مشكوكاً في تحصيلها. يتم حذف الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

11.2 نقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والأرصدة في الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى المصارف وحسابات الودائع الثابتة بفترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل.

12.2 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون من المُرجّح أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية التزام قانوني أو ضمني حالي ينشأ كنتيجة لأحداثٍ سابقة، ويكون بالإمكان قياس مبلغ الالتزام بشكلٍ موثوق.

3 ممتلكات ومعدات

	تحسينات على عقار مستأجر	تركيبات وتجهيزات	معدات مكتبية	أجهزة حاسوب	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
ألف درهم							
التكلفة							
في 1 يناير 2012	13,878	4,057	877	11,130	229	28	30,199
إضافات	128	53	117	1,309	-	1,780	3,387
المُحوّل من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	-	-	-	104	-	(104)	-
المُحول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 4)	-	-	-	-	-	(1,456)	(1,456)
استبعادات / حذوفات	-	(3)	(124)	(198)	(229)	-	(554)
في 31 ديسمبر 2012	14,006	4,107	870	12,345	-	248	31,576
الاستهلاك							
في 1 يناير 2012	13,630	4,002	817	8,399	229	-	27,077
المُحمّل للسنة	94	31	40	1,472	-	-	1,637
استبعادات / حذوفات	-	(3)	(123)	(197)	(229)	-	(552)
في 31 ديسمبر 2012	13,724	4,030	734	9,674	-	-	28,162
صافي القيمة الدفترية							
في 31 ديسمبر 2012	**282**	**77**	**136**	**2,671**	**-**	**248**	**3,414**
في 31 ديسمبر 2011	**248**	**55**	**60**	**2,731**	**-**	**28**	**3,122**
ألف دولار أمريكي							
التكلفة							
في 1 يناير 2012	3,782	1,105	239	3,033	62	8	8,229
إضافات	35	14	32	357	-	485	923
المُحوّل من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	-	-	-	28	-	(28)	-
المُحول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 4)	-	-	-	-	-	(397)	(397)
استبعادات / حذوفات	-	(1)	(34)	(54)	(62)	-	(151)
في 31 ديسمبر 2012	3,817	1,118	237	3,364	-	68	8,604
الاستهلاك							
في 1 يناير 2012	3,714	1,090	223	2,289	62	-	7,378
المُحمّل للسنة	26	8	11	401	-	-	446
استبعادات / حذوفات	-	(1)	(33)	(54)	(62)	-	(150)
في 31 ديسمبر 2012	3,740	1,097	201	2,636	-	-	7,674
صافي القيمة الدفترية							
في 31 ديسمبر 2012	**77**	**21**	**36**	**728**	**-**	**68**	**930**
في 31 ديسمبر 2011	**68**	**15**	**16**	**744**	**-**	**8**	**851**

4 موجودات غير ملموسة

	2012		2011	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
التكلفة				
في 1 يناير	9,964	2,715	8,020	2,185
إضافات	115	32	-	-
المُحوّل من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح 3)	1,456	397	1,944	530
في 31 ديسمبر	11,535	3,144	9,964	2,715
الإطفاء				
في 1 يناير	6,868	1,871	5,316	1,448
إطفاء	1,795	489	1,552	423
في 31 ديسمبر	8,663	2,360	6,868	1,871
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	2,872	784	3,096	844

تمثل الموجودات غير الملموسة برامج الحاسوب التي تم شراؤها.

5 دفعات مقدمة وذمم مدينة أخرى

	2012		2011	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
دفعات مقدمة	12,116	3,302	11,816	3,219
سلف موظفين	101	27	24	7
ذمم مدينة أخرى	158	44	63	17
	12,375	3,373	11,903	3,243

6 أرصدة نقدية ومصرفية

	2012		2011	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
نقد في الصندوق	19	6	13	4
حسابات جارية	21,273	5,797	16,836	4,588
حسابات ودائع ثابتة	33,900	9,237	43,290	11,796
مجموع الأرصدة النقدية والمصرفية	55,192	15,040	60,139	16,388
ناقصاً: أرصدة مُحتفظ بها في حسابات مصرفية بخصوص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	-	-	(14,683)	(4,001)
ناقصاً: حسابات ودائع ثابتة بفترة استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر	(5,600)	(1,526)	-	-
النقد وما في حكمه	49,592	13,514	45,456	12,387

إن الأرصدة المُحتفظ بها في الحسابات المصرفية بخصوص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين كما في 31 ديسمبر 2011 تمثل الأموال المحتفظ بها تحديدا للوفاء بالتزامات سُلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 7.2)، وبناءً على ذلك، لم تكن تلك الأموال متوفرة لتمويل العمليات اليومية لسُلطة دبي للخدمات المالية.

6 أرصدة نقدية ومصرفية (تابع)

يتم الاحتفاظ بكافة الأرصدة المصرفية لدى مصرف مُرخّص له بالعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. تراوح سعر الفائدة على حسابات الودائع الثابتة من 0,34% إلى 0,54% سنوياً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (2011: 0,63% إلى 1,07%).

7 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	2012		2012	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
في بداية السنة	14,683	4,001	11,658	3,177
مخصص مرصود خلال السنة (أنظر أدناه)	4,938	1,346	4,294	1,170
دفعات إلى الموظفين خلال السنة	(1,907)	(520)	(1,269)	(346)
دفعات إلى الصندوق	(17,714)	(4,827)	-	-
في نهاية السنة	-	-	14,683	4,001

(أ) يتم تحميل المخصص المرصود خلال السنة كما يلي:

	2012		2012	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
تكاليف موظفين (إيضاح 12)	4,855	1,323	4,201	1,145
مصاريف أخرى لمجلس الإدارة	83	23	93	25
	4,938	1,346	4,294	1,170

ب) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، قامت سُلطة دبي للخدمات المالية بإنشاء صندوق رعاية المتقاعدين لدى سُلطة دبي للخدمات المالية ("الصندوق") بموجب قوانين جزيرة جيرسي بغرض توفير مكافآت نهاية الخدمة لموظفي سُلطة دبي للخدمات المالية. سوف تقوم السُلطة بتحويل الأموال اللازمة للصندوق بما يُعادل مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المرصود سابقاً على فترات منتظمة. وسوف يتم إيداع الأموال المُحوّلة إلى الصندوق في حساب مصرفي منفصل في جيرسي لصالح موظفي سُلطة دبي للخدمات المالية. وستقوم الجهة القائمة على الصندوق بإجراء توزيعات مكافآت نهاية الخدمة على الموظفين المستحقين حسب توجيهات سُلطة دبي للخدمات المالية. كما في 31 ديسمبر 2012، بلغت قيمة المبالغ المُحتفظ بها في الصندوق ما قيمته 17,713,885 درهم (4,821,376 دولار أمريكي) (2011: لا شئ).

8 دائنون و مستحقات و مطلوبات أخرى

	2012		2012	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
دائنون تجاريون	2,037	556	1,805	492
مستحقات متعلقة بموظفين	1,887	514	2,172	592
مستحقات أخرى	1,126	307	1,473	400
مبلغ مستحق الدفع لحكومة دبي (أ)	-	-	910	248
	5,050	1,377	6,360	1,732

(أ) يمثل المبلغ مستحق الدفع لحكومة دبي كما في 31 ديسمبر 2011 الغرامات المفروضة والمُحصّلة من قبل سُلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بخرق اللوائح والنظُم الخاصة بمركز دبي المالي العالمي.

9 مخصص احتياطي مطالبات قضائية

	السنة المنتهية في			
	31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2011	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
غرامات مفروضة وتكاليف تقاضي مستردة (إيضاح 10)	2,132	580	-	-
ناقصاً: تكاليف تقاضي متكبدة	(1,123)	(306)	-	-
المبلغ المخصص لاحتياطي مطالبات قضائية	1,009	274	-	-

يتم إدراج تكاليف التقاضي المتكبدة ضمن الأتعاب القانونية والاستشارية والمهنية تحت بند مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 11).

10 إيرادات أخرى

	السنة المنتهية في			
	31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2011	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
غرامات مفروضة وتكاليف تقاضي مستردة	2,132	580	-	-
فائدة على ودائع ثابتة	299	82	715	195
ربح من بيع مركبات	59	16	-	-
أخرى	15	4	20	5
	2,505	682	735	200

11 مصاريف عمومية وإدارية

	السنة المنتهية في			
	31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2011	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
تكاليف موظفين (إيضاح 12)	103,633	28,238	97,982	26,700
إيجار مكتب	6,024	1,641	6,001	1,635
تدريب ومؤتمرات وندوات	3,659	997	3,817	1,040
اتصالات وأنظمة تقنية وصيانة معدات	3,391	924	3,259	889
أتعاب قانونية واستشارية ومهنية	2,609	710	2,228	607
إطفاء (إيضاح 4)	1,795	489	1,552	423
استهلاك (إيضاح 3)	1,637	446	2,168	589
تكاليف توظيف	1,312	357	864	236
مصاريف تسويق	779	212	771	210
إيجار وصيانة مركبات	226	62	277	76
خسارة من حذف ممتلكات ومعدات	-	-	3	1
مصاريف أخرى	4,908	1,336	4,778	1,294
	129,973	35,412	123,700	33,700

12 تكاليف موظفين

	السنة المنتهية في			
	31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2011	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
رواتب	58,686	15,990	54,247	14,781
منافع أخرى	40,092	10,925	39,534	10,774
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 7)	4,855	1,323	4,201	1,145
	103,633	28,238	97,982	26,700

13 مصاريف أعضاء مجلس الإدارة

	السنة المنتهية في			
	31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2011	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
أتعاب مقدمة	5,276	1,438	5,347	1,457
أتعاب حضور	2,587	705	2,807	765
مصاريف سفر	2,343	639	2,555	696
مصاريف أخرى	2,969	810	2,832	771
	13,175	3,592	13,541	2,689

14 التزامات إيجار تشغيلي

التزامات الإيجار بموجب عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء هي على النحو التالي:

	2012		2011	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
سنة واحدة فأقل	6,001	1,635	6,001	1,635
أكثر من سنة حتى 5 سنوات	-	-	6,001	1,635
	6,001	1,635	12,002	3,270

15 المُحوّل إلى الحكومة

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 9 يونيو 2011 على تحويل مبلغ 12,422,000 درهم (3,385,000 دولار أمريكي) لحكومة دبي من الفائض المتراكم، ومبلغ 26,425,000 درهم (7,200,000 دولار أمريكي) من رأس المال المُساهَم به، وبناءً على ذلك، فقد تم بيان تلك المبالغ تحت بند "المُحوّل إلى الحكومة" في بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

الملحق 2

الإفصاحات المتعلقة بأتعاب مجلس إلادارة وكبار المسؤولين

الإفصاح المتعلق بالأتعاب:

يبين الجدول التالي إجمالي الأتعاب المستلمة أو المستحقة والمدينة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2012 و31 ديسمبر2011 من قبل مجلس الإدارة وكبار المسؤولين في سلطة دبي للخدمات المالية.

أتعاب رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:

مجموعات الأتعاب المبالغ بالدولار الأمريكي	**2012** أعضاء مجلس الإدارة	2011 أعضاء مجلس الإدارة
من 100,001$ إلى 200,000$	5	9
من 200,001$ إلى 250,000$	5	2
< 250,001$	1	1
	11	12
	2012 ($)	2011 ($)
القيمة الإجمالية لمجموع أتعاب أعضاء مجلس الإدارة غيرالتنفيذيين المبين أعلاه:	2,469,269	2,485,532

ملاحظات:

1) يتم توزيع الأتعاب بالتناسب بناء على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.

2) تتكون أتعاب أعضاء مجلس الإدارة غير التفيذيين بشكل رئيسي من الأتعاب المهنية السنوية زائد أتعاب حضور الاجتماعات (اجتماعات المجلس ولجانه) . يتم أيضا دفع مخصصات السفر. بلغت الأتعاب المهنية لمجلس الإدارة خلال عام 2012 93,207 دولار أمريكي (رئيس مجلس الإدارة 380,000 دولار أمريكي خلال العام). بلغت أتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة 6,779 دولار أمريكي لكل اجتماع (أتعاب اجتماعات رئيس مجلس الإدارة 13,000 دولار أمريكي لكل اجتماع).

3) بلغت أتعاب العضوية في اللجنة خلال عام 2012 6,779 دولار أمريكي للجنة الواحدة (أتعاب رئيس اللجنة 13,557 دولار أمريكي). بلغت أتعاب حضور اجتماعات اللجان 2,711 دولار أمريكي لكل اجتماع.

4) لا يستلم رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أتعابا عن العضوية في اللجان أو عن حضور اجتماعات اللجان. ولا يستلم الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية أتعابا عن العضوية في مجلس الإدارة أو في لجان مجلس الإدارة أو عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو حضور اجتماعات اللجان.

أتعاب الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين:

مجموعات الأتعاب المبلغ بالدولار الأمريكي	**2012** **المسؤولين التنفيذيين**	2011 المسؤولين التنفيذيين
من $10,001 إلى $200,000	2	1
من $200,001 إلى $300,000	1	2
من $300,001 إلى $400,000	2	1
من $400,001 إلى $900,000	12	12
> $900,000	2	1
	19	17

	2012 ($)	2011 ($)
القيمة الإجمالية لمجموع أتعاب أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المبين أعلاه:	10,025,014	8,997,562

القيمة الإجمالية لمجموع أتعاب المسؤولين التنفيذيين المبين أعلاه:	**2012 ($)**	2011 ($)
رواتب وحوافز أداء	7.136,256	6,529,870
مكافآت ومنافع أخرى	2,888,758	2,467,692

ملاحظات:

1) يتم توزيع الأتعاب بالتناسب بناء على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.

2) تشمل المكافآت والمنافع الأخرى بدل السكن وبدل سفر وبدل تعليم والأقساط المدفوعة عن التأمين الطبي والتأمين على الحياة ومستحقات نهاية الخدمة للسنة 2012.

الملحق 3

الشركات المرخصة في عام 2012

3 كابيتال ليمتد
أيه إم بيست يوروب – خدمات التنصنيف ليمتد
أبو ظبي كابيتال مانجمنت ليمتد
مجموعة افيلياتيد مانجيرز ليمتد
أجيج كابيتال (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
الفاليو كابيتال ادفيزرز ليمتد
عون بنفيلد الشرق الأوسط
آسية للاستثمارات (دبي) ليمتد
بنك الصين في الشرق الأوسط (دبي) ليمتد
سيربيروس كابيتال ادفيزرز (دبي) الشرق الأوسط ليمتد
سي أي ام دي (دبي) ليمتد
كوتس أند كومباني
ايجل للاستثمار ليمتد
فجر كابيتال ادفيزرز ليمتد
فالكاب ليمتد
فولكرم كابيتال(دبي) ليمتد
جاى كاربنتر الشرق الأوسط ليمتد
هافنيست بريفت ايكوتي الشرق الأوسط ليمتد
اكاب سيكيورتيز ليمتد
يانوس كابيتال إنترناشيونال ليمتد
لينجهور اند بارتنر اسيت مانجمينت ليمتد
مويلس آند كومباني المملكة المتحدة ال ال بي ، فرع مركز دبي المالي العالمي
موديز انفستر سيرفسيز الشرق الأوسط ليمتد
بنك أبوظبي الوطني لإدارة الاستثمارات ليمتد
إن بي إي (مركز دبي المالي العالمي) ليمتد
نوبيرغر بيرمان يوروب ليمتد
ان جي جلوبالنفيست ليمتد
بيريلا واينبرغ بارتنرزالمملكة المتحدة ال ال بي
بروبس الشرق الأوسط ليمتد
بروميثيوس كابيتال فاينانس ليمتد
رويال أند صن ألاينس انشورانس بي ال سي
ساميا كابيتال انفستمنتس ليمتد
سانيه جروب (دبي) ليمتد
سيمونز اند كمباني انترناشيونال ليمتد
ستاندرد اند بورز كريديت ماركت سيرفسيز يوروب ليمتد
ستندارد ليف انترناشيونال ليمتد
ستونهيج ترست هولدينكز (جيرسي) ليمتد
سويس ري كوربوريت سولوشنز ليمتد
سويس كوت بنك ام إي أيه ليمتد
رويال بنك اوف سكوتلاند بي ال سي
ويلز فارغو بنك ناشيونال اسوسيشن

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع الشركات المرخصة على الموقع الالكتروني.

الملحق 4

مزودو الخدمات المساعدة في عام 2012

اديل شاو غودارد (الشرق الأوسط) ال ال بي

بيروين ليتون باسينر ال ال بي

كوتي فيفان ماركيزيو اند لازويرال (الإمارات العربية المتحدة) ليمتد

ديتشرت ال ال بي

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع مزودو الخدمات المساعدة على الموقع الالكتروني.

الملحق 5

المدققون المسجلون في عام 2012

ميرا ليس تشارترد اكونتنت ان ريجسترد ادويترس
سانجاني ان كمباني

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع المدققون المسجلون على الموقع الالكتروني.

الملحق 6

أعضاء شركات السوق المرخصة المعترف بهم في عام 2012

ماريكس شمال امريكا ال ال سي
مينا كورب فينانشال سيرفسيز ال ال سي

بورصة دبي للطاقة
ناسداك دبي

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع أعضاء شركات السوق المرخصة المعترف بهم على الموقع الالكتروني.

الملحق 7

بورصات مدرجة على قائمة الهيئات المعترف بها في عام 2012

توكيو كومادتي اكستجينج اينك

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع بورصات مدرجة على قائمة الهيئات المعترف بها على الموقع الالكتروني.

الملحق 8

القوانين والقواعد التي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية 2012

قوانين سلطة دبي للخدمات المالية

سنت القوانين التالية من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن را شد آل مكتوم، بصفته حاكم دبي:

- قانون الأسواق 2012 (قانون مركز دبي المالي العالمي لعام 2012) الذى حل محل قانون الأسواق الأصلي لعام 2004 وأدى إلى عدد من التغيرات الهامة مصممة لترويج حماية المستثمر بأسلوب يتسق به مركز دبي المالي العالمي مع المعايير الدولية، بما في ذلك تحسينات على:
  - نظام الإفصاح عن نشرة الاكتتاب لتوافق لأفضل لنظام السلطة مع النهج الأوروبي في توجيهات نشرة الاكتتاب؛
  - متطلبات حوكمات الشركات المطبقة على هيئات تقديم التقارير، بما في ذلك اعادة تشكيل مبادىء حوكمة الشركات، وذلك لتوافق أفضل لمتطلباتنا مع قانون حوكمة الشركات في المملكة المتحدة؛
  - أحكام الإساءة للسوق لتوافق أفضل مع النهج الأوروبي كما هو محدد في توجيهات الإساءة للسوق؛
  - متطلبات متصلة بصناديق الاستثمار الجماعي المدرجة .

- قانون تعديل القوانين 2012 (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لعام 2012)، الذي نفذ التعديلات المترتبة بفضل اعادة نقل نظام الأفراد المعترف بهم إلى قانون الأسواق الجديد.
- قانو تعديل قوانين مركز دبي المالي العالمي 2012 (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 7 لعام 2012)، أجرى تعديلات على القانون التنظيمي لعام 2004 ، وذلك:
  - لتوسيع نطاق اختصاص لجنة الطعون التنظيمية للاستماع لطلبات قرارات استئناف لسلطة دبي للخدمات المالية، تتعلق في الأمور التالية:
    - (أ) بفرض عقوبات إدارية على أفراد مرخصين من قبل سلطة دبي للخدمات المالية؛
    - (ب) أجريت بموجب المدة 75 من القانون التنظيمي لعام 2004.
  - طرح تغييرات فيما يخص المسؤولين، وذلك:
    - (أ) ليمكن سلطة دبي للخدمات المالية من سحب ترخيص فرد مرخص لم يتخذ الخطوات الملزمة بموجب القانون؛
    - (ب) لتوسيع صلاحيات سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بالمسؤولين، حيث تستطيع السلطة أن تفرض شروط على فرد مرخص وليس سحب الترخيص منه فقط.
  - لتمكين سلطة دبي للخدمات المالية من اصدار توجيه إلى فرد مرخص أو شركة مرخصة من فئة محددة ليتخذ إجراء محدد بموجب المادة 75 من القانون التنظيمي لعام 2004 وذلك لأسباب تحوطية.
  - اعادة نقل عدد من أحكام التنفيذ الموجودة في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية مع أحكامها الموضوعية للقانون التنظيمي لعام 2004.

- لتعديل تعريف مصطلح " التواصل المتميز" (في الجدول 1 للقانون التنظيمي لعام 2004) كما طلب من قبل منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي من خلال وزارة الإقتصاد لضمان امثال الإمارات العربي المتحدة لمبادىء منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي لتبادل المعلومات بين الدول لأغراض الضرائب .

وأجرى قانون التعديل التغيرات المترتبة على قانون الاستثمار الجماعي وعلى قانون تنظيم الأعمال المالية الإسلامية لعام 2004 فيما يتعلق بطرح قانون الأسواق الجديد لعام 2012.

قواعد سلطة دبي للخدمات المالية

أ صدرت سلطة دبي للخدمات المالية التعديلات التالية والتي لها صلة بكتيب قواعد وكتاب مصادر السلطة:

- اشعار تعديل بتاريخ 18 يونيو 2012 وآليات 81 و 82 و87 - 89 لسن القواعد طرح فيه:
  - قواعد جديدة للأسواق وفقا لقانون الأسواق الجديد لعام 2012 كما ذكر اعلاه؛
  - تحسينات على متطلبات حوكمة الشركات الحالية التي تنطبق على الأفراد المرخصين؛ و
  - معيار شامل جديد فيما يتعلق بممارسة المكافآت وذلك لاتساق مركز دبي المالي
  - العالمي مع المعايير الدولية.

- اشعار تعديل بتاريخ 24 يوليو 2012 وآليات 96 و 104 لسن القواعد طرح فيه:
  - نظام جديد لوكالات التصنيف الائتماني، مصمم لتلبية معايير المنظمة الدولية للأوراق المالية فيما يتعلق بتنظيم وكالات التصنيف الائتماني؛ و
  - تحسينات لترويج الامتثال لمبادىء واضعيي المعايير الدولية في القطاع المالي، ومنها بازل والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين والمنظمة الدولية للأوراق المالية ، للاعداد لبرنامج تقييم القطاع المالي في الإمارات العربية المتحدة.

- اشعار تعديل بتاريخ 19 ديسمبر 2012 وآليات 105 - 110 و 116 لسن القواعد، أجرى تحسينات على:
  - سياسات وإجراءات سلطة دبي للخدمات المالي فيما يتعلق بممارسات صلاحيات الرقابة والتنفيذ (كتاب مصادر السياسات والإجراءات التنظيمية)؛
  - حوكمة الشريعة ومعايير المحاسبة والتدقيق على للشركات الإسلامية والأوراق المالية،
  - الأحكام المتعلقة بالمسؤولين والأشكال القانونية للأفراد المرخصين.

- اشعار تعديل بتاريخ 15 أكتوبر 2012 وآليات 111 - 115 لسن القواعد، طرح نموذج جديد للاستثمارات ، وساطة التأمين، والخدمات المصرفية التحوطية في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية والتعديلات المترتبة على عدد من النماذج التي تطبق اطار عمل بازل 3 للاعداد لبرنامج تقييم القطاع المالي في الإمارات العربية المتحدة.

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع القوانين والقواعد التي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع الالكتروني.

الملحق 9

مذكرات التفاهم الموقعة في عام 2012

مذكرات التفاهم متعددة الأطراف

اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط

مذكرات التفاهم ثنائية الأطراف

الصين	هيئة تنظيم البنوك الصينية
اليبان	و زارة الإقتصاد، التجارة والصناعة، وزارة الزراعة، الغابات والأسماك
الولايات المتحدة الأمريكية	مجلس مراقبة المحاسبة في الشركات العامة

الملحق 10

المصطلحات

AF	شركات مرخصة
AI	فرد مرخص
AMERC	اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط
AMI	مؤسسة سوق مرخصة
AML	مكافحة غسل الأموال
AMLSCU	وحدة مكافحة الحالات المشتبهة
ASIC	اللجنة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات
ASP	مزودو الخدمات المساعدة
BCBS	لجنة بازل للإشراف المصرفي
CBRC	هيئة تنظيم البنوك الصينية
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CFT	مكافحة تمويل الإرهاب
COB	سلوك الأعمال
CRA	وكالات التصنيف الئتماني
DFSA	سلطة دبي للخدمات المالية
DIFC	مركز دبي المالي العالمي
DIFCA	سلطة مركز دبي المالي العالمي
DME	بورصة دبي للطاقة
DNFBP	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
EU	الإتحاد الأوروبي
FATF	قوة مهام الإجراءات المالية
FMT	الهيئة القانونية للأسواق المالية
FRB	البنك الاحتياطي الفيدرالي
GEN	العام
HR	الموارد البشرية
IA	هيئة التأمين للإمارات العربية المتحدة
IAIS	الرابطة الدولية لمراقبي التأمين
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IOSCO	المنظمة الدولية للأوراق المالية
IT	تقنية المعلومات

LegCo	اللجنة التشريعية
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MKT	الأسواق
MMoU	مذكرات التفاهم متعددة الأطراف
MoU	مذكرات التفاهم
OCC	مراقب العملات الأمريكية
OECD	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي
OTC	التداول خارج البورصة
P&L	قسم السياسات والخدمات القانونية
PCAOB	مجلس مراقبة المحاسبة في الشركات العامة
PIB	التحوط – الاستثمار، وساطة التأمين و الخدمات المصرفية
PIN	التأمين التحوطي
PwC	برايس واترهوس كوبرز
RA	المدققون المسجلون
RAC	لجنة الطعون التنظيمية
RemCo	لجنة المكافآت
RoC	مسجل الشركات
SCA	هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع
SFC	لجنة الأوراق المالية والمستقبلية
SIFI	مؤسسات مالية ذات أهمية في النظام
STR	تقارير المعاملات المشبوهة
TRL	قادة الغد التنظيميون
UK FSA	سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة
US	الولايات المتحدة

للاستفسارات العامة: info@dfsa.ae
الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae
هاتف: 1500 362 4 (0) 971+